الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السبعون
الملحق رقم ١٦

A/70/16*

تقرير لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والخمسون

(١-٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٥

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2272

[١ تموز/يوليه ٢٠١٥]

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	تنظيم الدورة	٥
	ألف – جدول الأعمال	٥
	باء – انتخاب أعضاء المكتب	٥
	جيم – الحضور	٦
	دال – الوثائق	٨
	هاء – تنظيم الأعمال	٨
	واو – اعتماد تقرير اللجنة	٨
الثاني –	المسائل البرنامجية	٩
	ألف – الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	٩
	التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم	٩
	التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧	١٣
	البرنامج ٨ – أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية	١٥
	البرنامج ١٩ – التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا	١٨
	البرنامج ٢٥ – خدمات الإدارة والدعم	١٩
	مقترحات لتحسين تنفيذ الميزنة على أساس النتائج	٣١

الفصل الصفحة

باء - التقييم ٣٤

١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات ٣٤

٢ - التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٣٨

٣ - التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٤٢

٤ - التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٤٥

٥ - التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ٤٩

٦ - التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ٥٢

٧ - التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية ٥٥

٨ - التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ٥٧

٩ - التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ ..... ٦١

الثالث - مسائل التنسيق ٦٥

ألف - تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤ ..... ٦٥

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ٧١

الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة ٧٦

المرفقات

الأول - جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة ٧٨

الثاني - قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين ٧٩

الفصل الأول

تنظيم الدورة

١ - عقدت لجنة البرنامج والتنسيق دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى) في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ودورتها الموضوعية في الفترة من ١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في مقر الأمم المتحدة. وعقدت اللجنة ما مجموعه ١٩ جلسة وعددا من المشاورات غير الرسمية.

ألف - جدول الأعمال

٢ - يرد في المرفق الأول لهذا التقرير جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين الذي أقرته اللجنة في دورتها التنظيمية (الجلسة الأولى).

اختيار تقارير وحدة التفتيش المشتركة

٣ - وُجّه نظر اللجنة في جلستها الأولى إلى مذكرة من الأمانة العامة (E/AC.51/2015/L.2) مقدمة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠) وقرار الجمعية العامة ٢٦٧/٥٩، تتضمّن معلومات تفيد بأنه لا توجد تقارير متاحة ذات صلة لوحدة التفتيش المشتركة لكي تنظر فيها اللجنة في دورتها التنظيمية.

برنامج العمل

٤ - وُجّه نظر اللجنة في نفس الجلسة إلى جدول الأعمال المؤقت المشروح (E/AC.51/2015/1)، ومذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق (E/AC.51/2015/L.1) تورد قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة للنظر فيها.

٥ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ١ حزيران/يونيه، وافقت اللجنة على برنامج عملها، مع العلم أن المكتب سيدخل عليه تعديلات، حسب الاقتضاء، أثناء سير الدورة بهدف مراعاة وتيرة المناقشات.

٦ - وعقب الجلسة الثانية، عقد أمين اللجنة وممثلو الأمين العام جلسات إحاطة غير رسمية عن المسائل التنظيمية واللوجستية وعن مسائل التقييم.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - انتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الأولى، يوري أمبرازيفيتش (بيلاروس) رئيسا للجنة في الدورة الخامسة والخمسين.

٨ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الثانية، ريناتا أرشيني (إيطاليا) نائبة لرئيس اللجنة في الدورة.

٩ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها الرابعة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه، جوزيف ماري فوادا نيدي (الكاميرون) مقررا للجنة في الدورة.

١٠ - وانتخبت اللجنة بالتزكية، في جلستها ١٢ المعقودة في ١١ حزيران/يونيه، لورينا خيمينيز خيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية) نائبة لرئيس اللجنة في الدورة.

١١ - وأعضاء المكتب في الدورة الخامسة والخمسين للجنة هم كالتالي:

الرئيس:

يوري أمبرازيفيتش (بيلاروس)

نائبتا الرئيس[(١)]:

ريناتا أرشيني (إيطاليا)

لورينا خيمينيز خيمينيز (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المقرر:

جوزيف ماري فودا ندي (الكاميرون)

جيم - الحضور

١٢ - كانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية ممثلة في اللجنة:

الاتحاد الروسي	جمهورية تنزانيا المتحدة
إثيوبيا	جمهورية كوريا
أرمينيا	السلفادور
أوروغواي	الصين
أوكرانيا	غينيا الاستوائية
إيران (جمهورية - الإسلامية)	فرنسا
إيطاليا	الكاميرون
باكستان	كوبا

(١) نظرا لعدم تقديم ترشيحات لمنصب نائب الرئيس من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ظل هذا المقعد شاغرا في الدورة الخامسة والخمسين للجنة.

البرازيل	المغرب
البرتغال	المملكة العربية السعودية
بنن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
بوتسوانا	ناميبيا
بوركينا فاسو	هايتي
بيرو	الولايات المتحدة الأمريكية
بيلاروس	اليابان

١٣ - وكانت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التالية ممثلة بمراقبين:

إسرائيل	لبنان
أوغندا	مصر
باراغواي	المكسيك
بلغاريا	النرويج
الجزائر	النمسا
كينيا	هولندا

١٤ - وكانت المنظمة الحكومية الدولية التالية ممثلة بصفة مراقب: الاتحاد الأوروبي.

١٥ - وحضر أيضا الدورة وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية؛ ووكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا؛ والأمينة العامة المساعدة لشؤون الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)؛ والأمينة العامة المساعدة/رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات؛ ونائب الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)؛ ومدير أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛ وغيرهم من كبار المسؤولين في الأمانة العامة.

١٦ - ونوقشت التقارير التالية بالتداول عبر الفيديو: التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وتقييمات البرامج للأونكتاد، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)،

ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، واستعراض قدرة التقييم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

دال - الوثائق

١٧ - ترد في المرفق الثاني قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين.

هاء - تنظيم الأعمال

١٨ - من أجل ضمان الاتساق، قررت اللجنة أن تستخدم مصطلح ''الإقرار'' عند النظر في التقارير المتعلقة بتقييم البرامج. وأشارت اللجنة أيضا إلى استخدام مصطلح ''الموافقة'' عند النظر في التقارير المتعلقة بالإطار الاستراتيجي، وفقا لممارستها العملية الراسخة.

واو - اعتماد تقرير اللجنة

١٩ - في الجلسة ١٩ المعقودة في ٢٦ حزيران/يونيه، عرض المقرر مشروع تقرير اللجنة (E/AC.51/2015/L.4 و Add.1-17).

٢٠ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير.

٢١ - وقبل اختتام الجلسة، أدلى ببيانات ممثلو كل من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإيطاليا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وفرنسا، واليابان، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وأوكرانيا، وكوبا، والمغرب، وأدلى رئيس اللجنة بملاحظات ختامية.

الفصل الثاني

المسائل البرنامجية

ألف - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم

٢٢ - في الجلسة الثامنة المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (A/68/7 و Corr.1).

٢٣ - وأشير إلى أن اللجنة كانت قد أوصت في دورتها الثانية والخمسين بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقدم التقرير المذكور أعلاه على أساس التغييرات التي وافقت عليها الجمعية في قراراتها المختلفة المتعلقة بتخطيط البرامج (انظر A/67/16، الفقرة ٧١). وقد أيدت الجمعية هذه التوصية في قرارها ٢٣٦/٦٧.

٢٤ - وأشير أيضا إلى أن اللجنة كانت قد قررت في دورتها الثالثة والخمسين مواصلة النظر في هذه المسألة خلال دورتها الخامسة والخمسين.

٢٥ - وقدم ممثل الأمين العام التقرير وردَّ على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٦ - أشار أحد الوفود إلى أن هذه العملية تحظى بأولوية قصوى، ورحبت الوفود بالتنقيحات المقترحة من أجل تحديث الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

٢٧ - ورحبت بعض الوفود بالتعديلات المقترحة. وأعربت وفود أخرى عن قلقها إزاء إدراج تعديلات لا ولاية محددة لها، ومن أن التنقيحات المقترحة التي لا صلة مباشرة لها بقرارات الجمعية تتجاوز ولاية الجمعية، وشددت على أن أي محاولة لإدخال أي تغيير على أي جانب من جوانب الإطار التشريعي الذي يوجه المنظمة هو أمر غير مقبول. واستوضح أحدُ الوفود عن سبب اقتراح التغييرات الأخيرة من قبل الأمين العام.

٢٨ - وطلبت الوفود أن تقدَّم لها لمحة عامة عن جميع التغييرات بما يشمل معلومات قديمة عن التنقيحات السابقة والشروحات التي عللت تقديم المفاهيم الجديدة (كالاستعاضة

عن الخطة المتوسطة الأجل بالإطار الاستراتيجي)، بغية تكوين فهم أفضل للسبب المنطقي للتعديلات المقترحة. وطلبت الوفود أيضا موافاتها بالسبب المحدد لكل تغيير من التغييرات المقترحة، بما في ذلك ما إذا كان المقترح المعني يستند إلى مقرر صادر عن الجمعية العامة أو ما إذا كان يستند إلى مبررات أخرى. وطُلب أيضا توضيح لدواعي التعديلات المقترحة، بما في ذلك ما يتعلق بالبند ٤-١٢ والقاعدتين ١٠٤-٢ و ١٠٥-٦، وخصوصا بشأن الهامش الذي يتعين ضمنه لمديري البرامج اتخاذ تدابير تصحيحية إذا ما تبين أن مسار العمل المتبع لا يحقق النتائج المتوخاة.

٢٩ - وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي للقواعد والأنظمة أن تعزز مؤشرات إنجاز قوية واضحة المعالم قادرة على أن تقيس بشكل مناسب إلى أي مدى جرى تحقيق نتائج فعلية. وأُعرب أيضا عن رأي مفاده أنه ينبغي لممارسات قياس الأداء أن تكون ذات صلة وفعالة من حيث التكلفة. وجرى التشديد على أنه ينبغي لتقارير أداء البرامج ألا تقتصر على تعليل الحالات التي لم تتحقق فيها الإنجازات المتوقعة، بل أن تشمل أيضا استراتيجيات وإجراءات تهدف إلى تحسين الأداء. وعلاوة على ذلك، جرى التشديد على أهمية التأكد من أن الأنظمة والقواعد تحاسِب اللجنةَ على تحديد النواتج في الميزانية البرنامجية وإزالة النواتج غير الفعالة أو ما يتسم منها بالازدواجية أو التي عفا عنها الزمن أو التي لا تحقق سوى قيمة مضافة طفيفة.

٣٠ - وطُرح سؤال عما إذا كان الأمين العام أولى أي اعتبار لإمكان تبسيط النص وعما إذا كان من الممكن تقصير الأنظمة والقواعد.

الاستنتاجات والتوصيات

٣١ - كررت اللجنة تأكيد ضرورة القيام دوريا بتحديث المجموعة الحالية للقواعد والأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم من أجل وضع أطر استراتيجية موجهة نحو تحقيق النتائج، وتعزيز نظم الإدارة والمساءلة، وتحديد سبل تحسين كفاءة وفعالية العمليات الإدارية في المنظمة.

٣٢ - وفي هذا الصدد أكدت اللجنة من جديد دورها في التحقق من أن برامج أنشطة المنظمة تنفَّذ بما ينسجم مع الولايات التشريعية، ومن ضمان التنفيذ التام للأنظمة والقواعد.

٣٣ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التنقيحات التي اقترحها الأمين العام، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البند ٢-١

الإبقاء على المقدمة الحالية للبند ٢-١.

البند ٣-٢

الإبقاء على الفقرتين ٥ و ٦ الحاليتين.

بعد الفقرة ٥، إدراج فقرة جديدة (وإعادة ترتيب أرقام الفقرات المتبقية تبعا لذلك) نصها كالتالي: ''أن تكون السرود البرنامجية لملزمات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين''.

إضافة فقرة جديدة (وإعادة ترتيب أرقام الفقرات المتبقية تبعا لذلك) بعد الفقرة ٦ الجديدة، وفيما يلي نصها:

''أن يدرج الأمين العام في مقدمة ملزمات الميزانية معلومات عن الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة في أعقاب اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين. وتقوم لجنة البرنامج والتنسيق، لدى اضطلاعها بدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية من الولايات الجديدة و/أو المنقحة المشار إليها أعلاه، فضلا عن أي اختلافات تظهر بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة''.

القاعدة ١٠٤-٢

إدراج الفقرة الفرعية (ب) الجديدة (وإعادة ترتيب أرقام الفقرات المتبقية تبعا لذلك)، ونصها كالتالي: ''(ب) يعدّ الأمين العام الجزء الثاني: خطة برنامجية لفترة السنتين، تغطي عامين''.

القاعدة ١٠٤-٥ (د) '١'

حذف جملة ''بما في ذلك المشاكل المحددة عن طريق التقييم''.

البند ١٣-٤

يستعاض عن التنقيح المقترح بما يلي: ''تقوم لجنة البرنامج والتنسيق، لدى أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية من الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي وافقت عليها الجمعية العامة في أعقاب اعتماد الخطة البرنامجية

لفترة السنتين، فضلا عن أي اختلافات تظهر بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة. وتكون التنقيحات المقترحة من الأمين العام تفصيلية حسب الاقتضاء بحيث تشتمل على الآثار المترتبة في البرامج على القرارات والمقررات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية أو المؤتمرات الدولية منذ اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين''.

القاعدة ١٠٤-٩

الإبقاء على الفقرة الفرعية (ب) الحالية وتعديل الترقيم تبعا لذلك.

البند ٤-١٦

الإبقاء على البند الحالي، والاستعاضة عن عبارات ''الخطة المتوسطة الأجل'' بـ''الإطار الاستراتيجي''.

البند ٥-١

يستعاض عن الجملتين الأوليين بما يلي: ''يقدم مخطط الميزانية من أجل النظر فيه وإقراره من قبل الجمعية العامة بعد النظر في الإطار الاستراتيجي وإقراره. ويشكل الإطار الاستراتيجي ومخطط الميزانية معا بعد الموافقة عليهما من قبل الجمعية، أساسا لإعداد الميزانية البرنامجية المقترحة''.

البند ٥-٨

يستعاض عن البند ٥-٨ بما يلي: ''تستعرض لجنة البرنامج والتنسيق الميزانية البرنامجية المقترحة للتأكد من أن سرود ملزمات الميزانية البرنامجية مطابقة للخطة البرنامجية لفترة السنتين وتقدم تقريرا عن مداولاتها. ويُرسَل تقرير اللجنة إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظرا فيه''.

البند ٦-١

قبول التنقيحات المقترحة بحذف عبارتي ''ذات الصلة''.

القاعدة ١٠٦-١ (أ) '٢'

قبول التنقيحات المقترحة، باستثناء إضافة جملة ''بحسب البرامج الفرعية بالقدر الممكن''.

٣٤ - وقررت اللجنة أن ترجئ النظر في التنقيحات المقترح إدخالها على المادة السادسة، التقييم، من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم إلى دورتها السابعة والخمسين، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام أن يقترح إدخال مزيد من التنقيحات على المادة السادسة ومرفق الأنظمة والقواعد، مع مراعاة قرارات الجمعية ذات الصلة.

التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٣٥ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وفي مقترحات تحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج (A/70/80).

٣٦ - وعرض ممثلو الأمين العام التقرير وردوا على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٣٧ - طلبت وفودٌ توضيحات بشأن ما إذا كانت الخطط البرنامجية الواردة في ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ مماثلةً لتلك الواردة في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، بصيغتها الصادرة في الوثيقة A/69/6/Rev.1.

٣٨ - واستفسر أحد الوفود عما إذا كانت التغييرات الواردة في الفصل الأول من تقرير الأمين العام قد أُخذت في الحسبان في ملزمات الميزانية البرنامجية المقترحة للبرنامج ٨، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والبرنامج ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا؛ والبرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم.

٣٩ - وطلبت عدة وفود أن يتم توفير معلومات تكميلية لتيسير عمل اللجنة عن طريق الإشارة بوضوح إلى مقارنة بين الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ والتنقيحات المقترح إجراؤها في البرامج الثلاثة المعنية.

٤٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، أشار أحد الوفود على وجه الخصوص إلى أن مجلس مراجعي الحسابات أثار عدة مسائل وقدم توصيات بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسيرغب في النظر فيما إذا كانت تلك التوصيات قد وضعت في الحسبان أثناء إجراء التنقيحات. وبالإضافة إلى ذلك، طلب أحد الوفود توضيحات بشأن عنصر الموارد البشرية في الخطة البرنامجية المعتمدة لفترة السنتين وفي التنقيحات الحالية.

٤١ - وفيما يتعلق بالبرنامج ٤، عمليات حفظ السلام، ذكر وفد باكستان أنه يولي أهمية كبيرة لفريق مراقبي الأمم المتحدة العسكريين في الهند وباكستان، وأكد أن باكستان ملتزمة بتقديم الدعم المعنوي والسياسي والدبلوماسي إلى شعب كشمير التي تحتلها الهند لتمكينه من نيل حقه في تقرير المصير.

الاستنتاجات والتوصيات

٤٢ - أوصت اللجنة بأن تواصل الجمعية العامة تقديم طلباتها إلى الأمين العام بأن يكفل أن مديري البرامج يواصلون تحسين صياغة الأهداف والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز من أجل إتاحة تقييم النتائج على نحو أفضل.

٤٣ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام أن يواصل كفالة ارتباط الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز بشكل مباشر وواضح بأهداف البرامج، ووفقا للطبيعة المختلفة التي تتسم بها أنشطة البرامج، كفالة مراعاتها للبندين ١٠٤-٧ (أ) و ١٠٥-٤ (أ) من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم.

٤٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يكفل أن تحديد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والأهداف يتم بمراعاة الصلة المباشرة بين المدخلات والنواتج، وأن المدخلات تتناسب مع احتياجات البرامج، مع أخذ الطابع الدولي للأمم المتحدة ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والولايات التشريعية للمنظمة في الحسبان، فضلا عن الحقيقة المتمثلة في أن أهداف المنظمة قد لا تتحقق في مجرد دورة واحدة تشمل فترة سنتين.

٤٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة أيضا إلى الأمين العام أن يكفل أن الإنجازات المتوقعة، وحيثما أمكن، أن مؤشرات الإنجاز تقيس الإنجازات المتحققة في تنفيذ برامج المنظمة وليس إنجازات فرادى الدول الأعضاء.

٤٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة للقيام، بشكل مستمر، بوضع وتنفيذ برنامج تدريبي يكفي لضمان أن الموظفين، حسب الاقتضاء، يجيدون المفاهيم والتقنيات، بما في ذلك صياغة الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز.

البرنامج ٨
أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية

٤٧ - نظرت اللجنة، في جلستها ١٤ المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/80).

٤٨ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج وردوا على الاستفسارات التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٤٩ - أُعربَ عن التأييد لتنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل إسطنبول لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٥٠ - وأشيرَ إلى الفقرة ٩ من قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٥ بشأن الميزنة على أساس النتائج، التي طلبت فيها الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل، عند عرض الميزانية البرنامجية، استخدام الإنجازات المتوقعة، وحيثما أمكن، مؤشرات الإنجاز، لقياس الإنجازات المحققة في تنفيذ برامج المنظمة لا برامج فرادى الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، أعربت عدة وفود عن القلق من أن مؤشرات الإنجاز الواردة في الإطار الاستراتيجي للبرنامج لا تتقيد بتلك الولاية حيث إنها تقيس مباشرة إنجازات الدول الأعضاء. كما أعربت الوفود عن القلق إزاء ما تعتبره ثغرة في الإسناد، أي أن الإنجازات ”الرفيعة المستوى“ تنجم عن كثير من العوامل ولا يمكن أن تعزى مباشرة إلى مساهمات الأمم المتحدة.

٥١ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٢، البلدان النامية غير الساحلية، التمس أحد الوفد توضيحا بشأن إدراج الخدمات المقدمة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة باعتبارها من النواتج (انظر الفقرة الفرعية (أ) '٢' من الفقرة ١٠-٤٤ من الوثيقة A/70/6 (Sect. 10))، واستفسر خصوصا عما إذا كانت الموارد سترصد فقط لتقديم الخدمات لجوانب المنتدى التي تتناول قضايا البلدان النامية غير الساحلية وليس للبرنامج الفرعي ١، أقل البلدان نموا، والبرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية. واقتُرِح تعديل الوثيقة لأغراض الاتساق، إذا تَقرَّر تخصيص موارد للبرامج الثلاثة كلها.

٥٢ - والتُمس أيضا توضيح بشأن مدى إظهار الإطار الاستراتيجي للبرنامج الفرعي ٢، لزيادة المجالات ذات الأولوية في برنامج عمل فيينا، مقارنة بالمجالات ذات الأولوية في برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية. والتمست توضيحات بشأن عدة جوانب من البرنامج الفرعي، بما في ذلك معنى عبارة ''التحول الهيكلي'' المستخدمة في مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، وتعريف ''التعاون في مجال القطاع الخاص'' الذي سوف يستخدم في تقييم مؤشر الإنجاز (ج) '٤'.

٥٣ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، الدول الجزرية الصغيرة النامية، أشار أحد الوفود إلى أن الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لن تعقد حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، لذلك من السابق لأوانه الإشارة إليها في مؤشر الإنجاز (ب). والتمس وفد آخر توضيحا بشأن مؤشر الإنجاز (هـ)، ولا سيما كيفية تقييم ''عمليات الأمم المتحدة''.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٤ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٨، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (**A/70/80**) وفي الباب ١٠، أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ((**A/70/6 (Sect. 10)**)، رهنا بإدخال التعديلات التالية:

البرنامج الفرعي ٢
البلدان النامية غير الساحلية

مؤشرات الإنجاز

إعادة ترقيم مؤشر الإنجاز (أ) ليصبح (أ) '١' وتعديله ليصبح نصه كما يلي: ''(أ) زيادة عدد البلدان النامية غير الساحلية التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة لكي تعمم مراعاة برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية''.

إضافة مؤشر إنجاز جديد (أ) '٢' يكون نصه كما يلي: ''٢' زيادة عدد الدول الأعضاء التي تدعمها منظومة الأمم المتحدة لكي تعمم مراعاة برنامج عمل فيينا''.

الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ب) '٣'، بما يلي: ''٣' زيادة عدد المبادرات التي تضطلع بها و/أو تيسرها منظومة الأمم المتحدة وتدعم بفعالية التحول الهيكلي الاقتصادي في البلدان النامية غير الساحلية، وفقا لبرنامج عمل فيينا''.

الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ج) '٣'، بما يلي: ''٣' زيادة عدد المبادرات التي تضطلع بها و/أو تيسرها منظومة الأمم المتحدة وتفضي إلى تعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعاون ثلاثي يشمل البلدان النامية غير الساحلية''.

الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ج) '٤'، بما يلي: ''٤' زيادة عدد المبادرات التي تضطلع بها و/أو تيسرها منظومة الأمم المتحدة وتفضي إلى تعاون القطاع الخاص بشكل شفاف وفعال وخاضع للمساءلة مع البلدان النامية غير الساحلية''.

البرنامج الفرعي ٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

الاستعاضة عن الإنجاز المتوقع (هـ) بما يلي: ''تعزيز الاتساق، داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما بين العمليات المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك على الصُّعُد الوطني والإقليمي والعالمي''.

مؤشرات الإنجاز

الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (ب) بما يلي: ”(ب) زيادة عدد الشركاء الإنمائيين الذين يتعهدون بتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية، بوسائل منها آليات التمويل الخاصة بتغير المناخ مثل صندوق المناخ الأخضر، ومرفق البيئة العالمية، وصناديق الاستثمارات المناخية“.

الاستعاضة عن مؤشر الإنجاز (هـ) بما يلي: ”زيادة توحيد العمليات، داخل منظومة الأمم المتحدة، فيما يتصل بالدول الجزرية الصغيرة النامية“.

البرنامج ١٩

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا

٥٥ - نظرت اللجنة، في جلستها الرابعة عشرة المعقودة في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/80).

٥٦ - وعرض ممثلو الأمين العام البرنامج ثم ردوا على الاستفسارات التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٥٧ - طلب أحد الوفود معلومات أوفى عن السُبُل التي يقدم بها البرنامج الفرعي ٤ الدعم للبلدان الأعضاء في وضع أو تحديث استراتيجيات وسياسات تكفل الاستفادة من الموارد البشرية والابتكار والتكنولوجيا الحديثة من أجل بناء مجتمع قائم على المعرفة في مجالي الاقتصاد والمعلومات باعتباره النموذج الجديد للعمالة والنمو الاقتصادي المستدام، عملا بالإنجاز المتوقع (أ) الوارد في الجدول ٢٢-١٧ من الوثيقة A/70/6 (Sect. 22) (انظر أيضا A/69/6/Rev.1، الفقرة ١٩-٤٧).

٥٨ - وسأل أحد الوفود عما إذا كان العنوان المنقَّح للبرنامج الفرعي ٤، ”تسخير التكنولوجيا لأغراض التنمية والتكامل الإقليمي“، وهو أعمّ من العنوان السابق، ”تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التكامل الإقليمي“، مطابقا لمضمون البرنامج الفرعي، ولا سيما لهدف البرنامج الفرعي والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز. وعلاوة على ذلك، طُلب توضيح ما إذا كانت أنشطة البرنامج الفرعي تشمل تقديم الدعم التقني والسياساتي.

الاستنتاجات والتوصيات

٥٩ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغيير الذي أُدخل على البرنامج الفرعي ١٩، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا، بصيغته الواردة في تقرير الأمين العام (A/70/80).

البرنامج ٢٥
خدمات الإدارة والدعم

٦٠ - في الجلستين ١٣ و ١٦، المعقودتين في ١١ و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظرت اللجنة في تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/70/80).

٦١ - وعرضت الأمينة العامة المساعدة/رئيسة هيئة موظفي تكنولوجيا المعلومات البرنامج وقامت، إلى جانب ممثلين آخرين للأمين العام، بالرد على الاستفسارات التي أثيرت خلال نظر اللجنة في البرنامج.

المناقشة

٦٢ - أُعرب عن التقدير للعمل الهام الذي يضطلع به مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجهود المبذولة لتحسين تنفيذ البرامج، بما في ذلك تنفيذ عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً بالجزء الثاني من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢. وفي ذلك الصدد، أُعرب عن رأي يفيد بأن الهدف من ذلك ينبغي أن يكون هو ضمان إضفاء أكبر قدر من الفعالية على هيكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك تعزيز أمنها، وبأن ذلك جهدا سيتواصل بذله، بأساليب لم تحدد بعد.

٦٣ - وطلب وفد مزيدا من المعلومات عن الجدول الزمني لتنفيذ أحكام القرار والتحديات المحتملة المطروحة في هذا الصدد وأوجه الكفاءة المحتمل تحقيقها من تنفيذه.

٦٤ - واستُفسر عن أسباب عدم اقتراح إدخال تغييرات على برنامج عمل مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي نتيجةً لتنفيذ عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وأشارت وفود إلى الملاحظات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الواردة في تقرير مجلس مراجعي الحسابات والتي تفيد بأنه لم يجرِ تقييم لتكلفة التغيير أثناء جلب تكنولوجيات جديدة أو الانتقال إليها كمعايير (A/69/5 (Vol. II)، الفقرة ٣٧٥). وفي ذلك الصدد، طُلب توضيح ما إذا كان المكتب قد وضع هذه المسألة في اعتباره

عند صياغة التنقيحات المقترحة، لا سيما فيما يتعلق بتوصية المجلس بإجراء تحليل شامل للتكاليف والفوائد المترتبة على اعتماد المعايير الجديدة أو الاستعاضة عن المعايير القديمة وبأن ترِد المعايير في دراسة الجدوى التي تقترح التغيير (المرجع نفسه، الفقرة ٣٧٦).

٦٥ - وقالت بعض الوفود إن مسألة تعدد اللغات لم تُعالج في البرنامجين الفرعيَين ٥ و ٦ من الإطار المنقح المقترح، مستفسرةً عن الكيفية التي سيُنظَّم بها عمل المكتب من أجل إدماجها. واستفسرت الوفود أيضا عن الجهة التي ستتولى في آخر الأمر المسؤولية عن الأنشطة المتصلة بتعدد اللغات في المكتب.

٦٦ - وأعربت عدة وفود عن قلقها من التنقيحات المقترحة فطلبت توضيحها. وقيل أيضا إن الإطار المعتمد لبرنامج الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ إطار بسيط وسهل الفهم، وإن التغييرات المقترحة ستجعله أقل وضوحا وإنه يستعمل مفاهيم غامضة. وأعربت عدة وفود عن شواغلها إزاء شكل الإطار المنطقي وطريقة عرضه وصياغته. وعلى وجه الخصوص، أُلقي الضوء على أن صياغة العديد من الإنجازات المتوقعة من البرنامجين الفرعيين ٥ و ٦ ومؤشرات إنجازهما وأهدافهما لا يتماشى مع القرار ٢٣١/٥٥ والتعريفات الواردة في مرفق ”الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم“. وأُشير أيضا إلى أن العناصر الجديدة المقترحة لا تقابلها أهداف، وأن الاستراتيجيات المقترحة لكل عنصر لا تحدد الكيان التابع للأمانة العامة المسؤول عن تنفيذه. وفي هذا الصدد، رأت عدة وفود أن الأمانة العامة ينبغي أن تعمم ورقة غرفة اجتماعات للرد على هذه المسائل، فيما اقترحت وفود أخرى أن النظر في التغييرات المقترحة ينبغي إرجاؤه إلى الدورة السادسة والخمسين للجنة لكي يتسنى تحسين المعلومات، وإنْ كان هذا الإجراء لا يمثّل أكثر أساليب العمل استحسانا.

٦٧ - وطلب وفد توضيحا يتعلق بالبرنامج الفرعي ٣، إدارة الموارد البشرية، لأن التغييرات المقترحة لا يتضح فيها الموضع الذي نُقل إليه العنصر ٥، نظم معلومات الموارد البشرية، الذي كان في الأصل يندرج تحت ذلك البرنامج الفرعي.

٦٨ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٥، الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، طُلب توضيح أسباب عدم وجود أهداف مرتبطة بفرادى العناصر ١ إلى ٥، على عكس ما كان عليه الحال في الإطار الاستراتيجي المعتمد سابقا للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ (A/69/6/Rev.1). وطُلب أيضا توضيح يتعلق بالإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في إطار البرنامج الفرعي ٥، لا سيما سبل تحقيق الإنجازات المتوقعة وماهية الاعتبارات التي ينبغي أن تأخذها الدول الأعضاء في حسبانها وسبل قياس مؤشرات الإنجاز. وعند استعراض

الاستراتيجية الواردة في الفقرة ٢٥-٤٩ (هـ) من الإطار الاستراتيجي المعتمد سابقا، طلب وفد توضيح سبب عدم إدراج جملة ''التنسيق والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة'' في التنقيحات المقترحة.

٦٩ - وسلّم وفد بالإمكانات الهائلة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتحسين قدرة الأمانة العامة بأسرها على تقديم الخدمات، مشددا على ضرورة كفالة أن توفّر الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدعم الكامل للأعمال الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، بسبل منها إنجاز المبادرات الحالية ذات الأولوية للتحول في أساليب العمل من قبيل تعميم نظام أوموجا، بما يدعم إيجاد قوة عاملة أكثر تنقلا وأقدر على الحركة ويكفل أن يحقق الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات القيمة المتوخاة منه مقابل المال. وذكر الوفد أن تبسيط نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومواءمة المهام القائمة المتصلة بتجهيز البيانات ووحدات التكنولوجيا هو أمر لا غنى عنه لضمان هياكل أساسية متسقة وفعالة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا يعتريها تداخل الأهداف أو انفصالها أو الإطالة فيها، وللحد من البصمة الكربونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٧٠ - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، طلب وفد توضيح سبب حذف الإشارة إلى عبارة ''فهرس عالمي موحّد للخدمات''، الواردة في الفقرة ٢٥-٥٠ (و) من الإطار الاستراتيجي المعتمد للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، من التنقيحات المقترحة، وهو تعديل أدى إلى استخدام عبارات عامة ينقصها الوضوح والقابلية للقياس. وطلب وفد آخر معلومات عن إمكانية التشغيل المتبادل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وعن موضع ورودها في الإطار، وإدارة أصول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق الاستراتيجية المنقحة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكيف ستدعم الإنجازات المتوقعة للعنصر ٤، تعميم نظام أوموجا، الأخذ بأسلوب عمل أكثر تنقلا في الأمم المتحدة. واستفسرت بعض الوفود أيضا عن سبب استبعاد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز المعتمدة سابقا في إطار البرنامج الفرعي.

٧١ - وفيما يتعلق بهدف البرنامج الفرعي ٦، عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولا سيما اعتزام إنشاء هياكل لإدارة شؤون التكنولوجيا، تساءلت الوفود عما إذا كان الإطار المقترح سيستتبع إنشاء هياكل أساسية ومكاتب جديدة داخل الأمانة العامة، مؤكدةً أن إعادة الهيكلة هذه ستستلزم استصدار موافقة مسبقة عليها من الجمعية العامة. وتساءلت الوفود أيضا عما إذا كان العنصران ١ و ٢ من البرنامج الفرعي سيُنفَّذان في الميدان. علاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالإنجاز المتوقع (أ) في إطار العنصر ٢، طُلب كذلك توضيح الإشارة

إلى عبارة ”شبكة متكاملة تُدار مركزيا“ وكيف يمكن التوفيق بينها وبين الآراء التي أعرب عنها مجلس مراجعي الحسابات في تقريره (A/67/651). وبالإضافة إلى ذلك، طُلب توضيح الصلة بين الإنجاز المتوقع (أ) في إطار العنصر ١، وبين الولايات التي ترد في الباب الثاني من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٦٢، والفقرات ٣٧ و ٣٨ و ٤٤ من تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/69/610) والتي حظيت بالتأييد في القرار نفسه.

استنتاجات وتوصيات

٧٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التغييرات المدخلة على سرد البرنامج ٢٥، خدمات الإدارة والدعم، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (**A/70/80**) وفي الأبواب ٢٩ جيم، مكتب إدارة الموارد البشرية، و ٢٩ دال، مكتب خدمات الدعم المركزية، و ٢٩ هاء، مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ (**A/70/6 (Sect. 29C)** و **Corr.1**، و **A/70/6 (Sect. 29D)** و **A/70/6 (Sect. 29E)**)، رهنا بالتعديلات التالية:

التوجه العام (**A/70/80**، الفقرة ٢٠)

يستعاض عن الجملة قبل الأخيرة بما يلي: ”ستعمل الإدارة على إنشاء بنية النظم المركزية، وقيادة جهود تعزيز تعميم نظام أوموجا وأمن المعلومات والمرونة التشغيلية، وكفالة اتساق برامج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع الأعمال الأساسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودعم المبادرات الجارية للتحول في أساليب العمل وتحسين تقديم الخدمات“.

وتُضاف جملة جديدة قبل الجملة الأخيرة مباشرةً نصها كما يلي: ”ستساعد الإدارة في دعم قوة عاملة أكثر تنقلاً“.

البرنامج الفرعي ٥
الإدارة والتنسيق الاستراتيجيان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هدف المنظمة

يُستعاض عن الهدف بما يلي: ”كفالة تنفيذ جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكفاءة وفعالية وشفافية دعما للأمم المتحدة فيما تضطلع به من أعمال“

العنصر ١
هياكل إدارة التكنولوجيا

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: كفالة اتساق مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنسيقها بكفاءة وفعالية على نطاق الأمانة العامة ككُل“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢١)

تضاف فقرة فرعية (و) نصها كالتالي: ”(و) تحقيق اتساق مهام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنسيقها على نطاق الأمانة العامة ككُل بتوحيد تلك المهام في إطار الإنجاز المؤسسي“

العنصر ٢
مواءمة التكنولوجيا مع الأعمال الأساسية للأمم المتحدة (**A/70/80**؛ **A/70/6 (Sect 29E)**)، الجدول ٢٩ هاء - ١٠)

العنوان

يُستعاض عن العنوان بما يلي: ”مواءمة التكنولوجيا مع أعمال الأمانة العامة للأمم المتحدة“

هدف المنظمة

يضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: كفالة تطبيق برامج التكنولوجيا في الأمم المتحدة وتنفيذ جميع عناصر استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يؤدي إلى تمكين أعمال الأمم المتحدة“

الإنجازان المتوقعان ومؤشرا الإنجاز (أ) و (ب)

يُقلب ترتيبها ويُعاد ترقيمها وفقا لذلك

مؤشر الإنجاز المُعاد ترقيمه ليصبح (أ)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”(أ) وضع برامج وخدمات وهياكل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تُيسر أعمال الأمم المتحدة“

مؤشر الإنجاز المُعاد ترقيمه ليصبح (أ)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”(أ) زيادة عدد استراتيجيات التكنولوجيا التي تتماشى مع استراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجية العمل في الأمم المتحدة“

مؤشر الإنجاز المُعاد ترقيمه ليصبح (ب) ’٢‘

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”(ب) ’٢‘ زيادة اعتماد أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة الدول الأعضاء“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٢)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي:

”٢٢ - تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٥. وسيركز هذا العنصر على ما يلي:

”(أ) القيام بشكل منهجي بصياغة التوجيهات المتعلقة بالسياسات المنظِمة لاستخدام التكنولوجيا في الأمم المتحدة؛

”(ب) إنشاء آليات إدارية تكفل تقييم المشاريع والاستثمارات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار السُلطة التكنولوجية القائمة؛

”(ج) التحقق من مدى امتثال بنية النُظم المؤسسية والتكنولوجيات الموحدة على نطاق المنظمة ككُل إلى التوجيهات الصادرة المتعلقة بالسياسات، وقياسه وتقييمه؛

”(د) كفالة تنفيذ الترتيبات التعاقدية مركزيا وإتاحتها للأمانة العامة وفقا للقواعد والأنظمة ذات الصلة؛

”(هـ) وضع استراتيجيات تكنولوجيا تتماشى مع استراتيجيات عمل المكاتب والإدارات واللجان الاقتصادية والمحاكم والبعثات الميدانية من حيث صلتها بالأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة.“

العنصر ٣

الدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال (A/70/80؛ A/70/6 (Sect. 29E))، الجدول ٢٩ هاء - ١١)

هدف المنظمة

يضاف هدفٌ نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالمجالين الإداري والفني في تحسين سُبل اتخاذ القرارات بالاعتماد على البيانات وزيادة فعالية إدارة الموارد والبرامج من خلال تعزيز المساءلة“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٣)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي:

”٢٣ - تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٥. وسيركز هذا العنصر على ما يلي:

”(أ) إنشاء قدرة سريعة الانتشار في مجال إجراء الدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال بغرض تقديم تحليل ملموس للبيانات بشأن مواضيع محددة، وبوجه أعم، تعزيز ثقافة تبادل البيانات داخل منظومة الأمم المتحدة؛

”(ب) تشجيع تحويل الدراسات التحليلية والتحليل الذكي للأعمال إلى نشاط مؤسسي، وإيجاد حلول تدعم اتخاذ قرارات مستنيرة؛

”(ج) تعزيز برنامج الأمم المتحدة المتعلق بأمن المعلومات بهدف تحسين فعاليته وسلامته.“

العنصر ٤

استحداث التطبيقات والمواقع الشبكية ودعمها (A/70/80؛ A/70/6 (Sect. 29E))، الجدول ٢٩ هاء - ١٢)

هدف المنظمة

يضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: وضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة التطبيقات والمواقع الشبكية بغية توفير حلول مدعومة افتراضيا على نطاق المؤسسة بما يتماشى مع المبادئ التوجيهية المعمول بها فيما يتعلق بالأمن والتوسيم وتعدد اللغات وإمكانية الوصول إلى المعلومات“

تغيير مؤشر الإنجاز (د) ليصبح (د) '١' وإضافة مؤشر إنجاز جديد (د) '٢' نصه كالتالي: "'٢' زيادة معدل الرضا لدى مستخدمي النظام"

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٤)

يستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: "٢٤ - تتولى مراكز تطبيقات المؤسسة المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٥. وسيركز هذا العنصر على ما يلي:"

تُضاف الفقرات الفرعية التالية:

"(ح) التشديد على ضرورة إدخال تحسينات على أساليب تقديم الخدمات من خلال رصد الأداء وتيسير سُبل تحسين ربط المكاتب إلكترونيا وإمكانية الوصول إلى المعلومات؛

"(ط) وضع وتنفيذ استراتيجيات لإدارة التطبيقات والمواقع الشبكية ومنع ازدواج تلك التطبيقات والمواقع من خلال الانتقال إلى الحلول المتوافرة على نطاق المؤسسة والمدعومة افتراضيا؛

"(ي) دعم نظام إنسبيرا، وهو نظام إدارة المواهب، بطرق منها إدخال تحسينات على مجالات استقدام الموظفين، والتعلم، وإدارة الأداء؛

"(ك) توفير خدمات الدعم والتطوير لمخزن البيانات، بما يشمل تعزيز سجل أداء إدارة الموارد البشرية المتاح إلكترونيًا بغية توفير أدوات الخدمة الذاتية التي تتيح إمكانية الرصد الذاتي للأهداف والأداء باستخدام خطط العمل المتعلقة بالموارد البشرية وتيسير اضطلاع الدول الأعضاء بأنشطة الرصد والرقابة؛

"(ل) إصلاح وتحسين حافظة تطبيقات الموقع الشبكي للأمم المتحدة بحيث تمتثل إلى المبادئ التوجيهية المعمول بها فيما يتعلق بالأمن والتوسيم وتعدد اللغات وإمكانية الوصول إلى المعلومات."

العنصر ٥
تعزيز أمن المعلومات (A/70/80؛ A/70/6 (Sect. 29E)، الجدول ٢٩ هاء - ١٣)

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”كفالة أمن المعلومات من خلال تقليل مستوى المخاطر التي تتعرض لها صورة الأمم المتحدة ومواردها وبياناتها وعملياتها وسلامة وأمن موظفيها وأصولها“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٥)

تُحذف كلمة ”الأساسية“

البرنامج الفرعي ٦
عمليات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

هدف المنظمة (*A/70/80*)

يُستعاض عن الهدف بما يلي: ”كفالة تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة بكفاءة وفعالية وشفافية عن طريق تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم مواءمة برامج التكنولوجيا المنفذة في الأمانة العامة للأمم المتحدة“

الاستراتيجية

تُضاف فقرة جديدة نصها كالتالي:

”تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. وسيركز البرنامج الفرعي على ما يلي:

”(أ) تطبيق الحلول المتعلقة بالهياكل الأساسية وبتقديم الخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقا فعالا، بما يشمل الارتقاء بإدارة المعلومات والموارد، وتحسين إدارة الخدمات والأداء، وإعداد وتطبيق فهرس عالمي موحّد للخدمات؛

”(ب) تحديد متطلبات الخدمة وإرساء الممارسات التي تكفل الفعالية في تقديم الخدمات وتوفير الدعم؛

”(ج) تحديد مستويات الأداء القابلة للمقارنة بالمعايير المرجعية في هذا المجال ورصد أداء هياكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأمانة العامة بمقارنة بتلك المستويات.“

العنصر ١

الاستضافة المركزية

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: كفالة تهيئة بيئة آمنة ومتسقة وقادرة على الصمود في مواجهة الأعطال لاستضافة التطبيقات بما يدعم تمكين الأمم المتحدة من تنفيذ ولايتها على الصعيد العالمي من خلال تطبيق نموذج مركزي لاستضافة التطبيقات“

الإنجاز المتوقع (أ) ’١‘

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”توحيد التطبيقات المؤسسية المعمول بها حالياً“

مؤشرا الإنجاز (أ) ’١‘ و (أ) ’٢‘

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”نقل التطبيقات المعمول بها في المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الاقتصادية الإقليمية إلى مركزي البيانات العامّين“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٦)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٦. وسيركز هذا العنصر على تنفيذ نموذج استضافة مركزية بهدف زيادة أوجه الكفاءة وتعزيز الفعالية بما يمكّن من توفير خدمات أفضل في مجال التكنولوجيا دعما للأمم المتحدة فيما تضطلع به من أعمال.“

العنصر ٢

تعزيز الشبكة (التحويل المتعدد البروتوكولات للبيانات بحسب وسماتها) (A/70/80؛ A/70/6 (Sect. 29E)، الجدول ٢٩ هاء - ١٦)

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: توفير ركيزة داعمة للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارتها لتيسير ربط المكاتب إلكترونيا وتزويدها بما تقدمه المنظمة من خدمات أساسية صوتية ومرئية وخدمات إرسال البيانات“

الاستراتيجية (A/70/80، الفقرة ٢٧)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٦. وسيركز هذا العنصر على ما يلي:“

ويُستعاض عن الفقرة ٢٧ (ب) بما يلي: ”إدارة وصيانة البنية الأساسية العالمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تربط المقر بالمكاتب الموجودة خارج المقر وبعثات حفظ السلام؛ وتوسيع وتحديث نظم البريد الإلكتروني والنظم المركزية بالتعاون مع إدارة الدعم الميداني؛“

ويُستعاض عن الفقرة ٢٧ (هـ) بما يلي: ”توفير الهياكل الأساسية اللازمة لدعم جميع التطبيقات الخاصة بالإدارات في مراكز البيانات في المقر والتطبيقات المركزية في مركزي البيانات العامّين؛“

تُضاف فقرة جديدة ٢٧ (و) نصها كالتالي: ”(و) تحسين سُبل تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوجه عام من خلال مواءمة المهام المنفذة حاليا في مجال تجهيز البيانات وتخفيف البصمة الكربونية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.“

العنصر ٣

مكتب خدمات المؤسسة (**A/70/80**؛ **A/70/6 (Sect. 29E)**)، الجدول ٢٩ هاء - ١٧)

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: كفالة توافر النظم المركزية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وصيانتها بفعالية دعما للأنشطة الفنية والوظيفية التي تضطلع بها المنظمة وتوفير الدعم لجميع مستخدمي تلك النظم على نطاق الأمانة العامة للأمم المتحدة“

مؤشري الإنجاز (أ) ’١‘ و ’٢‘

يُستعاض عن عبارة ”مركز الدعم المركزي“ بعبارة ”مراكز الدعم المؤسسية“

الاستراتيجية (***A/70/80***، الفقرة ٢٨)

يُستعاض عن الجملة الأولى بما يلي: ”تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٦. وسيركز هذا العنصر على دعم مستخدمي نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المركزية في الأمانة العامة ككل، وعلى توفير خدمات إدارة الحوادث للتطبيقات المركزية، بما فيها نظام أوموجا، من خلال إنشاء مكتب عالمي لتقديم الخدمات إلى الأمانة العامة بأسرها“.

العنصر ٤

تعميم نظام أوموجا (**A/70/80**؛ **A/70/6 (Sect. 29E)**)، الجدول ٢٩ هاء - ١٨)

هدف المنظمة

يُضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: العمل على إحداث تغيير تنظيمي مستدام من خلال كفالة استمرار تنفيذ المبادرة الرئيسية التي اتخذتها المنظمة لإدارة التغيير واستمرار تنفيذ مبادرة أوموجا التحويلية من خلال تعميم هذا النظام على قدرات التكنولوجيا القائمة“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٢٩)

يستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”٢٩ - تتولى شعبة العمليات العالمية المسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٦. وسيركز هذا العنصر على كفالة تعميم هذا النظام على قدرات التكنولوجيا القائمة، من خلال اتباع نهج تدريجي.“

العنصر ٥

دعم الإذاعة والمؤتمرات (**A/70/80**؛ **A/70/6 (Sect. 29E)**)، الجدول ٢٩ هاء - ١٩)

هدف المنظمة

يضاف هدف نصه كالتالي: ”هدف المنظمة: كفالة سير عمل الأمانة العامة بكفاءة وفعالية فيما يتعلق بمرافق المكاتب والمؤتمرات، وعمليات الإذاعة، وخدمات التداول بالفيديو“

الاستراتيجية (*A/70/80*، الفقرة ٣٠)

يُستعاض عن الصيغة الحالية بما يلي: ”٣٠ - يتولى قسم دعم الإذاعة والمؤتمرات بالمسؤولية عن هذا العنصر من البرنامج الفرعي ٦. وسيركز هذا العنصر على توفير التكنولوجيا الملائمة وما يتصل بها من دعم لوجستي وتقني لخدمات المؤتمرات والاجتماعات، وبث وقائع الجلسات، والتداول بالفيديو، والاجتماعات الافتراضية، وجميع الخدمات الصوتية والمرئية الأخرى المطلوبة.“

مقترحات لتحسين تنفيذ الميزنة على أساس النتائج

٧٣ - في الجلسة ١٥ المعقودة في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظرت اللجنة في مقترحات الأمين العام لتحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج (A/70/80، الفصل الثاني).

٧٤ - وعرض ممثل الأمين العام المقترحات وردَّ على الاستفسارات التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيها.

المناقشة

٧٥ - رحبت الوفود بمقترحات الأمين العام لتحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج. وأُعرب عن رأي مفاده أن تحسين الميزنة القائمة على النتائج عملية تخضع للتطور الطبيعي

ويستغرق صقلها فترة من الوقت، مثلما يتضح من النتائج المعروضة في تقرير الأمين العام. وجرى التأكيد على الطابع المعقد لصقل إطار الميزنة القائمة على النتائج.

٧٦ - ولاحظت الوفود أن المقترحات الواردة في التقرير تستند إلى نتائج استعراض منهجي أو فني، ودعت إلى توخي الحذر، حيث قالت إنّ رغم سلامة الأخذ بهذا النهج لتنفيذ الميزنة القائمة على النتائج في معظم المنظمات، فإن التنقيح المقترح الذي يُستند فيه إلى اعتبارات تقنية فحسب لن يكون ملائماً للأمم المتحدة، وذلك نظرا للأبعاد السياسية للأمم المتحدة. وجرى التأكيد على ضرورة أن يُؤخذ في الاعتبار الواقع السياسي للبرنامج والمقاربة المنهجية المستخدمة، في أي تنقيحات يقترح إدخالها على إطار الميزنة القائمة على النتائج. وسُلّم بأن ليس من السهل تحقيق التوازن السليم بين هذين العنصرين. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لتوخي هذه المقاربة المنهجية. وشددت عدة وفود على ضرورة توخي نهج حذر.

٧٧ - ورحب أحد الوفود بالنهج الجديد من منطلق أن محط التركيز لن ينصب على النواتج وإنما على أثرها، وأشار إلى أن هذا الأمر سيندرج في المساءلة عن كيفية استخدام الموارد. وطلب وفد آخر توضيحا بشأن كيفية تبيان ”الأثر“ وبخاصة تعريف ماهية هذا ”الأثر“ بما أنه مسألة أساسية تحتاج إلى حل، وتساءل ما إذ كان يُنظر إلى هذا الحل في سياق الأمانة العامة أم في سياق أوسع نطاقا.

٧٨ - وفيما يتعلق بالفرع ’هاء‘ من الفصل الثاني للتقرير، المعنون ”الخطوات المقترحة للمضي قدما“، طلب بعض الوفود مزيدا من التوضيح، وبخاصة نظرا لطول المدة التي انقضت منذ اعتماد القرار ٥٥/٢٣١ في عام ٢٠٠٠. وسألوا عن سبب اقتراح الأمين العام اتباع نهج على مراحل رغم عدد سنوات الخبرة المكتسبة في مجال الميزنة القائمة على النتائج. وفي الوقت نفسه أعرب بعض الوفود عن رأي مفاده أن الاقتراح الداعي إلى تنفيذ التنقيحات على مراحل هو اقتراح يستند إلى نهج سليم. وطُلب توضيح بشأن اختيار البرامج الخمسة المقرر تنقيحها وبشأن معايير اختيارها وسبب تنقيح خمسة برامج فحسب بدلا من تنقيح جميع البرامج، وتفاصيل بشأن التنقيحات المقترحة ودواعي تنفيذ المقترح في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، وإمكانية تنفيذها في وقت أقرب، والطريقة التي ستكفل بها الأمانة العامة الاتساق في جميع البرامج المماثلة.

٧٩ - وأشير إلى أن الجمعية العامة طلبت في قرارها ٥٥/٢٣١ إلى الأمين العام أن يكفل عند عرض الميزانية البرنامجية إدراج الإنجازات المتوقعة، وحيثما أمكن، مؤشرات الإنجاز، لقياس الإنجازات المحققة في تنفيذ برامج المنظمة لا برامج فرادى الدول الأعضاء. وأُعرب عن رأي مفاده أن أي تنقيحات مقترحة ينبغي أن تكون متفقة مع أحكام القرار.

٨٠ - وطُلب توضيح بشأن ما إذا كانت العملية الحالية للميزنة القائمة على النتائج تسير بشكل سليم وبشأن التحديات الكامنة التي تواجه الأمانة العامة فيما يتعلق بالعملية الحالية. وأُعرب عن رأي مفاده أنه استنادا إلى النتائج المعروضة في الشكل الرابع من التقرير، يبدو أن العملية الحالية تسير بشكل سليم. وطلب أحد الوفود توضيحا بشأن الجهة المسؤولة في الأمانة العامة التي تتولى تحديد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز في البرامج.

الاستنتاجات والتوصيات

٨١ - تعيد اللجنة تأكيد أن الميزنة القائمة على النتائج والإدارة القائمة على النتائج أداتان إداريتان متآزرتان وأن تحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج يعزز كلا من الإدارة والمساءلة في الأمانة العامة، وتشجع الأمين العام على أن يواصل الجهود التي يبذلها في هذا الصدد.

٨٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكفل إدراج الإنجازات المتوقعة، وحيثما أمكن، مؤشرات الإنجاز، لقياس الإنجازات المحققة في تنفيذ برامج المنظمة لا برامج فرادى الدول الأعضاء.

٨٣ - وأكدت اللجنة من جديد أن العوامل الخارجية الخاصة بالأهداف والإنجازات المتوقعة ينبغي أن تُحدد في الميزانية البرنامجية المقترحة وأن تقييم الأداء ينبغي أن يُبيِّن تأثير العوامل الخارجية غير المتوقعة، لا أن يكون عرضة للتشويه بسببها.

٨٤ - وأكدت اللجنة من جديد الطلب الموجه إلى الأمين العام أن يكفل تحديد الإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز والأهداف، مع مراعاة الصلة المباشرة بين المدخلات والنواتج، وأن تتناسب المدخلات مع احتياجات البرامج، وكذلك مع مراعاة الطابع الدولي للأمم المتحدة ومقاصد ميثاقها والولايات التشريعية للمنظمة، فضلا عن أنه توجد صعوبات في أن تُحقق في غضون أطر زمنية محددة نتائج أنشطة سياسية معقدة قائمة منذ أمد طويل. وخلصت اللجنة إلى أن أهداف المنظمة ربما لا تتحقق في دورة سنتين واحدة فقط.

٨٥ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ٣٣ من تقريرها عن أعمال دورتها الثالثة والخمسين (A/68/16)، وشددت في هذا الصدد على ضرورة الاستمرار في تحسين صياغة أهداف المنظمة، والإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة ومؤشرات الإنجاز بمشاركة تامة من الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام المضي قدما في اتخاذ تدابير محددة وملموسة لتنقيح الأطر المنطقية وتحسينها، قدر الإمكان،

للإشارة بوضوح أكبر إلى أثر الأنشطة المنفذة في إطار التحضير للإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

باء - التقييم

١ - تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات

٨٦ - نظرت اللجنة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (A/70/72).

٨٧ - وعرض مدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، ورد على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٨٨ - أعربت الوفود عن تقديرها لجودة التقرير ووافقت عموما على ما تضمّنه من نتائج وتوصيات بشأن تعزيز التقييم. وأُشير أيضا إلى أهمية الحصول باستمرار على معلومات من قبيل تلك الواردة في التقرير. ولاحظت بعض الوفود أن التقرير ردّ على التعليقات السابقة التي قدّمتها اللجنة.

٨٩ - وفيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن كيانات الأمانة العامة الإحدى والثلاثين التي أُجريت معها مقابلات لغرض إنجاز التقرير.

٩٠ - وسلّمت عدة وفود بأهمية وظيفة التقييم في زيادة فعالية المنظمة. ولكن ثمّة وفود أعربت عن قلقها من عدم كفاية استخدام التقييم في تحسين البرامج، ومن العمل ضمن الحدود الدنيا في متابعة التقييمات، وعدم كفاية كفاءات الموظفين لإجراء التقييم. وأبدت وفود اهتمامها بمعرفة سبب عدم ورود توصيات في التقرير عن سبل سد هذه الثغرات بهدف تعزيز التقييم في المنظمة.

٩١ - وأشارت وفود بوجه خاص إلى أن مشاركة الإدارة العليا والموظفين المحدودة في التقييم كانت محبطة، وأعربت عن قلقها إزاء ثقافة التقييم داخل المنظمة، التي ما زالت غير داعمة. ولاحظت بعض الوفود أن اضطلاع الإدارة العليا بدور قيادي أكبر وزيادة دعمها لعمليات التقييم سيشجعان على إحلال ثقافة تقييم أقوى وتقديم تقارير ذات نوعية

أجود. وسلّط أحد الوفود الضوء على قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٦٤ وعلى إطار المساءلة الأقوى الذي يدعو إليه ذلك القرار.

٩٢ - وأعربت وفود أيضا عن قلقها الشديد من الانخفاض العام في جودة تقارير التقييم في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ مقارنة بتقارير الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، بالإضافة إلى عدم ازدياد نسبة الكيانات التي أفادت باستخدامها معلومات التقييم في التقارير التي تقدّمها إلى الهيئات التشريعية. وطُرحت أسئلة عن سبب عدم استخدام عمليات التقييم أكثر فأكثر من أجل إنارة السبيل أمام الهيئات التشريعية. وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ١٩ من التقرير التي تذكر التحسينات البارزة بين فترتي السنتين ومن بينها استخدام التقييمات لتقديم تقارير إلى الجهات المانحة.

٩٣ - وفيما يتعلق بمسألة الموارد المالية والبشرية المخصصة للتقييم، أعربت بعض الوفود عن قلقها من عدم كفايتها وسألت عما إذا كان هذا هو السبب في محدودية القدرة على التقييم المبينة في الجدول ١ من التقرير. وتساءلت وفود أخرى عن سبل تحسين استخدام الموارد المتاحة لزيادة القدرة على التقييم وتحسين جودته، وذلك بوسائل منها استغلال الخبرات الداخلية لدى الأمانة على نحو أفضل وتجنب الازدواجية والتداخل في مهامها. وأثار أحد الوفود مسألة استخدام كيانات تتوفّر على وحدات تقييم منفصلة في إجراء تقييمات لكيانات مشتركة في الموقع لا تمارس أنشطة تقييم أو لا تضطلع إلا بحد أدنى منها.

٩٤ - وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن التوصية الواردة في التقرير والمتعلقة بتحسين المبادئ التوجيهية الحالية لتخطيط الموارد ووضع التقديرات (الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية) الخاصة بأنشطة الرصد والتقييم. وطرحت أسئلة على وجه الخصوص، عن مغزى الإبلاغ عن الموارد الخارجة عن الميزانية. وطُلبت أيضا توضيحات بشأن متطلبات الإبلاغ الحالية عن موارد الرصد والتقييم في الميزانيات البرنامجية.

الاستنتاجات والتوصيات

٩٥ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات ٦٥ و ٦٦ و ٦٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج، وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وبأن تستفيد إدارة الشؤون الإدارية، في تنفيذ التوصية ٣، من الخبرة الفنية الحالية التي تقدّمها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية في الأمم المتحدة، حسب الاقتضاء.

٩٦ - وأكدت اللجنة أن وجود وظيفة تقييم قوية يظلّ يشكل أداة حاسمة لتقييم أداء المنظمة، ويتيح تعزيز المساءلة واستخلاص الدروس من أجل تحقيق نتائج أقوى.

٩٧ - وأكّدت اللجنة أن التقييم لا يساعد على تحسين تصميم البرامج وتنفيذها وصوغ التوجيهات المتعلقة بالسياسات فحسب، وإنما يسهم أيضا في اتّخاذ القرارات المتعلّقة بالميزانية، وفي إحلال الشفافية، وتنفيذ الولايات الحكومية الدولية بفعالية، وتحقيق الاستفادة القصوى من الموارد. وهو يتيح، في الوقت نفسه، للدول الأعضاء إمكانية متابعة نتائج البرامج بطريقة منهجية.

٩٨ - وأحاطت اللجنة علما بوجود تطورات إيجابية مقارنة بفترات السنتين السابقة في ما يتعلق بوظيفة التقييم في الأمانة العامة، ولا سيما من خلال تعزيز عمليات التقييم وإجراءاته. ومع ذلك، أعربت اللجنة عن قلقها من أن نوعية تقارير التقييم عموما لم تتحسن.

٩٩ - وأعربت اللجنة أيضا عن قلقها من وجود عقبات رئيسية أمام تعزيز مهام التقييم. وشدّدت اللجنة على ضرورة أن تخصص كيانات الأمانة العامة موارد مناسبة لأنشطة التقييم، وضمان تزويد الموظفين في مجال التقييم بالكفاءات اللازمة. وأوصت اللجنة أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكثف جهوده الرامية إلى تطوير ثقافة التقييم وتعزيزها على نطاق المنظمة عن طريق تعزيز دعم الإدارة العليا ومشاركة الموظفين.

١٠٠ - وأكدت اللجنة أيضا أن وظيفة التقييم، ولا سيما التقييم الذاتي، هي أداة إدارية أساسية وأن مسؤولية استخدام التقييم من أجل تحسين الأداء تقع على عاتق المديرين على مستوى الإدارة العليا.

١٠١ - وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء هياكل الأمانة العامة المخصصة لمهام التقييم ومن وجود سبعة كيانات لا تمارس أنشطة في مجال التقييم أو لم تضطلع إلا بحد أدنى منها خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

١٠٢ - ورحبت اللجنة بقيام وحدة التقييم المستقلة التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بتقديم التقارير إلى كل من المدير التنفيذي ومجلس الإدارة. وقد اعتبرت اللجنة هذا الأمر مثالا لأفضل الممارسات في سياسات التسلسل الإداري.

١٠٣ - وأحاطت اللجنة علما بأن عددا كبيرا من التقارير قد حاز، في مجال تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة، تقييما جيدا أو ممتازا في ما يتعلق بالنوعية العامة

لفروعها المتصلة بالنتائج، وأظهرت أكثرية هذه التقارير نتائج إيجابية إلى حد كبير، ولكن سيكون من المحبذ الحصول على مزيد من الأدلة بشأن مدى إسهام نواتج المنظمة في التنمية.

١٠٤ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة إضافية من أجل تطوير القدرة على التقييم داخل برامج الأمانة العامة، مع تقديم الدعم من قبل مكتب خدمات الرقابة الداخلية وهيئات الرقابة الخارجية من حيث الإرشاد وإسداء المشورة المنهجية.

١٠٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل الاستفادة بشكل أفضل من الخبرات الداخلية، بما في ذلك الاستفادة قدر الإمكان من الخبرات المتوفرة في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، لدى إجراء التقييمات في مختلف الكيانات التابعة للأمانة العامة، مع الاستفادة من الخبرات التي تراكمت لدى هيئات الرقابة الداخلية والخارجية، وأن يكفل بذل كل الجهود الرامية إلى تجنب التكرار و/أو التداخل في وظائف التقييم في الأمانة العامة.

١٠٦ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل كفالة أن تعرض اتفاقات كبار المديرين أهدافا برنامجية ومقاييس أداء مناسبة من أجل الوفاء بالولايات المقررة طبقا للقواعد والنظم ذات الصلة، وأن تحصل وظيفة التقييم على الاعتبار الواجب في تقييم أداء كبار المديرين.

١٠٧ - وكرّرت اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يتخذ تدابير ملموسة على المستويات المناسبة من أجل كفالة سد الثغرات الكبيرة القائمة في نطاق تغطية التقييم ومعالجة نقص أدلة تقييم الأداء.

١٠٨ - واختارت اللجنة التقييمات التالية لتنظر فيها في دورتها السابعة والخمسين في عام ٢٠١٧: إدارة الشؤون السياسية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والأونروا، والدعم الفني وعناصر برنامج التوجيه التنفيذي وعناصر الإدارة من باب الميزانية البرنامجية المعنون "تقرير السياسات والتوجيه والتنسيق عموما": المكتب التنفيذي للأمين العام، ومكاتب الممثلين الخاصين للأمين العام المعنيين بالأطفال والتراع المسلح، وبالعنف الجنسي في حالات التراع وبالعنف ضد الأطفال.

١٠٩ - وطلبت اللجنة كذلك النظر في التقييمات التالية في دورتها السابعة والخمسين في عام ٢٠١٧: التقييمات المواضيعية المتعلقة بأعمال اللجان الإقليمية (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) استنادا إلى التقييمات المنجزة في كل كيان من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧.

٢ - التقييم البرنامجي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

١١٠ - نظرت اللجنة في جلستها التاسعة، المعقودة في ٥ حزيران/ يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (E/AC.51/2013/5). ونظرت اللجنة أيضا في تقرير المكتب عن استعراض قدرة التقييم لدى المفوضية (E/AC.51/2013/5) الذي كان قد أرجئ من الدورة الثالثة والخمسين.

١١١ - وعرض مديرُ شعبة التفتيش والتقييم بالمكتب التقريرين وأجاب على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيهما. وأجاب ممثلو المفوضية أيضا على الأسئلة التي أثيرت أثناء الجلسة.

المناقشة

١١٢ - أعربت الوفود عن التقدير والاحترام الكبير للعمل الهام الذي تقوم به المفوضية، وأشارت إلى البيئة المتزايدة التعقيد التي تعمل فيها المفوضية، وتزايد عدد المشردين، وانتشار التحديات الخارجية، بما في ذلك النزاعات الجارية وعدم توفر الإرادة السياسية والتمويل. وأُعرب عن رأي مفاده أن هذه العوامل لا تتجلى على نحو كاف في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأن التقرير لا يوازن بين ما تستطيع المفوضية فعله واقعيا وما لا تستطيع فعله من حيث التأثير في الأمور. وفي هذا الصدد، شددت الوفود على أن التعاون مع المجتمع الدولي جانب رئيسي من عمل المفوضية على إيجاد حلول. وجرى التأكيد أيضا على أن معالجة ما يرتبط بالتشرد من تحديات في مجالات حقوق الإنسان، والعمل الإنساني، والتنمية، وإعادة البناء تتطلب توفر إرادة سياسية قوية وبيئة داعمة؛ وأنه ينبغي السعي في إطار تعاوني إلى إيجاد حلول بمشاركة جميع الجهات الفاعلة المعنية على نحو متسق وفي الوقت المناسب.

١١٣ - وأعربت الوفود عن تقديرها لتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأكد بعضها أن التوصيات التي تنطوي على إعادة هيكلة المفوضية، كالتوصيتين ١ و ٥، سوف تتطلب الحصول على موافقة حكومية دولية قبل تنفيذها. والتُمس توضيح بشأن الكيفية التي ستنفذ

بها المفوضية التوصيات، ورأت الوفود ضرورة قيام المفوضية بتكييف تنفيذ التوصيات مع السياق المحلي. واقترح أحد الوفود وضع توصية إضافية بضرورة تعزيز التشريعات الدولية المتعلقة بالمشردين.

١١٤ - والتمست الوفود توضيحات بشأن مسائل الفعالية التي أثارها المكتب في تقريره، وأعربت عن القلق إزاء النتائج المحققة في تقديم المساعدة الطارئة، حيث لاحظت أن ما يصل إلى نصف عدد المشردين داخليا لم يتلق مساعدة في بعض البلدان والحالات. وأشير إلى وجود أوجه قصور في النتائج المحققة في مجال الإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين، وقد التُمست معلومات إضافية عن عمل المفوضية فيما يتعلق بتوصيف الأشخاص موضع الاهتمام وتسجيلهم واستهدافهم. وفي هذا الصدد، أُبرزت عملية تحديد المشردين وحساب عددهم على أنها قضية تنضوي في سياق المساءلة، كما أُبرزت ضرورة وضع إطار متابعة مناسب. والتُمست أيضا معلومات بشأن إعادة الإدماج وما إذا كان قد نُظر أثناء التحليل في المسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الإعادة إلى الوطن أو ما بعد إعادة الإدماج.

١١٥ - وأبرزت الوفود أولوية عمل المفوضية في الاستجابة لحالات الطوارئ وشددت على أن المفوضية إنسانية، لا سياسية، من حيث الطابع والولاية. وفي الوقت نفسه، أشارت الوفود إلى ضرورة الدخول في شراكة مع الجهات الفاعلة الإنمائية، بما فيها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وفي هذا الصدد، أشارت الوفود مع التقدير إلى التوصية المتعلقة بتعزيز تلك الشراكات وإلى العمل الجاري في هذا الشأن، من قبيل تشكيل التحالف من أجل الحلول. والتُمست تفاصيل بشأن الكيفية التي يمكن أن تنفذ بها التوصية وبشأن هوية الشركاء الرئيسيين في توفير الموارد المالية ودعم العمل على أرض الواقع. والتُمست أيضا معلومات عن كيفية التوفيق بين المعلومات المقدمة في التقرير التي تشير إلى أن معظم الشركاء الذين استقصيت آراؤهم أشار إلى أن المفوضية كانت فعالة إلى حد كبير في التواصل مع الشركاء وآراء موظفي المفوضية الذين لم يعطوا علامة عالية لعمل المكتب مع شركائه من الأمم المتحدة. وأوليت أهمية خاصة لإقامة شراكات مع المنظمات المحلية والحكومات المحلية والأشخاص موضع الاهتمام. وشُدد أيضا على أن المسؤولية الرئيسية تقع على السلطات المضيفة وأن على المجتمع الدولي ألا يحل محل عمل البلد المضيف بل أن يكمِّله. وأثار أحد الوفود ضرورة أن تتجلى معايير التقييم الموضوعية والشفافة في مؤشرات تراعي السياق المحلي. وينبغي وضع مؤشرات بالتعاون الوثيق بين السلطات والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية وبعد التشاور مع مجتمعات المشردين داخليا.

١١٦ - وأُدلي بعدة تعليقات بشأن المنهجية المستخدمة في التقييم، بما في ذلك اختيار البعثة، والمشاورات مع الحكومات المضيفة، وأوجه التفاوت الواضحة في البيانات المتعلقة بفعالية الشراكات والتفاصيل المتعلقة بالاتفاقات التي تبرمها المفوضية مع الحكومات المضيفة. وأُشير إلى أن وجود منهجية تقييم لجميع الحالات لن يكون مجديا نظرا لتعقد عمل المفوضية وبيئتها التشغيلية. وبالإشارة إلى المعلومات المقدمة في التقرير بشأن الزيارات الميدانية التي جرت إلى مكاتب المفوضية ومواقعها الميدانية في سياق التقييم، فقد التُمس توضيح بشأن سبب عدم القيام بأي زيارة ميدانية إلى جمهورية تنزانيا المتحدة، وهي من البلدان التي توجد فيها أكبر أعداد من اللاجئين إضافة إلى خبرتها في الحالات الفريدة، بما في ذلك خبرتها في الإدماج المحلي. وعلاوة على ذلك، أُعرب عن رأي مفاده أنه لم يكن ينبغي الاكتفاء بزيارة مكاتب المفوضية فقط، بل كان ينبغي أيضا التشاور مع السلطات المحلية والحكومات المضيفة على السواء. وبالمثل، أُعرب عن رأي مفاده أنه كان ينبغي للمكتب إجراء مقابلات نوعية مع عدد أكثر تنوعا من اللاجئين والمشردين داخليا.

١١٧ - وأثارت الوفود المسائل المشار إليها في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن قدرة التقييم لدى المفوضية، وطلبت معلومات مستكملة عن التدابير المتخذة لتعزيز مهمة التقييم لدى المفوضية منذ صدور ذلك التقرير في عام ٢٠١٣. والتُمس أيضا توضيح بشأن ما إذا كان التعاون بين المفوضية والمكتب قد تحسن منذ إنجاز التقرير.

١١٨ - والتُمس توضيح فيما يتعلق بإيجاد استراتيجية لتطوير قدرات الموظفين، ولا سيما التدريب أثناء العمل، من أجل كفالة أن يزوِّد التدريبُ الموظفين بأدوات مرنة مصممة بحيث يمكن تعديلها وفق السياق المحلي.

١١٩ - وذكر أحد الوفود أن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للمشردين داخليا تستند إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وتتجلى فيهما وتتسق معهما، ولا سيما في مناطق الأزمات التي ظهرت مؤخرا. وينبغي للإطار أن يعطي الأولوية لتهيئة الظروف الملائمة لقيام تواصل فعال بين المشردين داخليا والمفوضية، فضلا عن إتاحة الفرص للمشردين للمشاركة في تخطيط وإدارة استراتيجيات تستهدف إيجاد حلول دائمة.

١٢٠ - وأكدت الوفود أنه ينبغي لتقارير التقييم المقبلة التي يعدها المكتب عن أعمال المفوضية أن تشتمل على المعلومات المتصلة بالعلاقة بين التسجيل المبكر ونظم التسجيل الفعالة وتعداد اللاجئين وتقديم المساعدة الإنسانية وتنفيذ الحلول الدائمة المناسبة لهم.

١٢١ - وشددت الوفود أيضا على أنه ينبغي للمكتب كذلك، أثناء قيامه بتقييم عمل المفوضية في المستقبل، أن يشمل أيضا إلى أبعد درجة المعلومات المقدمة من الجهات المعنية الرئيسية بما في ذلك الحكومات المضيفة.

الاستنتاجات والتوصيات

١٢٢ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٠ إلى ٦٥ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (**E/AC.51/2015/5**)، رهنا بأحكام هذا التقرير.

١٢٣ - وأوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات من ٥٩ إلى ٦٩ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض قدرة التقييم لدى المفوضية (**E/AC.51/2013/5**).

١٢٤ - وشجعت اللجنة المفوضية، في إطار عملها المتعلق بالقيام بأنشطة فعالة في مجال الدعوة على الصعيد العالمي والصعيد التشغيلي، على مواصلة تعميم الدروس المستفادة وأفضل الممارسات المتعلقة بمبادرات إيجاد الحلول، على الحكومات وعلى الجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء.

١٢٥ - وفيما يتعلق بالتوصية ٦، أوصت اللجنة المكتب بأن يدرج في تقريره المقبل عن عمل المفوضية معلومات عن المبادرات الرامية إلى إيجاد حلول دائمة، في إطار ولاية المكتب، لذوي الاحتياجات الخاصة في حالات الطوارئ المعقدة التي يمر بها اللاجئون.

١٢٦ - وشددت اللجنة على ضرورة التأكد من أن المفوضية ستنفذ التوصيتين ١ و ٥ الواردتين في تقرير التقييم بعد قيام الدول الأعضاء بمناقشتهما والموافقة عليهما حسب الأصول. وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى المفوضية كفالة احترام الإجراءات الحكومية الدولية السارية في هذا الصدد.

١٢٧ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يعهد إلى المكتب بتقديم معلومات، في تقرير التقييم المقبل عن عمل المفوضية، بشأن الأثر الذي يمكن أن يتركه عدم تعداد السكان اللاجئين وعدم تسجيلهم على دقة تقييم احتياجاتهم الإنسانية وتوفير الحماية لهم، مع مراعاة أن عمل المفوضية يهدف إلى توفير العودة الطوعية للاجئين أو إعادتهم إلى الوطن/إعادة توطينهم في بلد ثالث/إدماجهم محليا.

١٢٨ - وتشارك اللجنة القلق المعرب عنه في تقرير التقييم الذي أعده المكتب بشأن مستويات النجاح التي تحققت في إيجاد حلول لحالات اللاجئين التي طال أمدها والتي تشكل القاسم المشترك بين نسبة كبيرة من اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وأكدت اللجنة ضرورة أن تستفيد المفوضية من قدرتها القصوى على معالجة هذه الحالات، لا سيما الحالات التي تنطوي على عدد كبير من اللاجئين. وعلاوة على ذلك، لاحظت اللجنة مع التقدير مساهمة البلدان المضيفة في الحالات التي طال أمدها وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلف المكتب بأن يدرج في تقارير التقييم التي سيعدها في المستقبل معلومات عن أنشطة المفوضية لتكثيف جهودها الرامية إلى زيادة تقاسم الأعباء على الصعيد الدولي للتخفيف من حدة الضغط على البلدان المضيفة.

١٢٩ - وأقرت اللجنة بأن المفوضية، على النحو المذكور في تقرير المكتب، قد استجابت بفعالية لحالات طوارئ معقدة، مع ملاحظتها التحديات السياسية والمالية الخارجية التي تواجه المفوضية في التوصل إلى حلول دائمة لمشاكل الأشخاص موضع الاهتمام.

١٣٠ - وأحاطت اللجنة علما بالجهود الجارية لتعزيز إيجاد حلول دائمة للأشخاص موضع الاهتمام وأوصت بأن تحث الجمعية العامة المفوضية على مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد، وأن تزود الدول الأعضاء بانتظام بمعلومات مستكملة عن التقدم المحرز.

١٣١ - وأشارت اللجنة إلى أن الهدف الرئيسي للمفوضية هو كفالة الحماية الدولية للاجئين وغيرهم ممن تهتم بهم المفوضية والتماس حلول دائمة لمشاكلهم بالتعاون مع الدول والمنظمات الأخرى، بطرائق منها توفير المساعدة الإنسانية للاجئين والمشردين داخليا في حدود ولاياتها.

٣ - التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٣٢ - نظرت اللجنة في جلستها السابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (E/AC.51/2015/7).

١٣٣ - وعرض التقرير مدير شعبة التفتيش والتقييم في مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وأجاب، مع ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٣٤ - أعربت الوفود عن تقديرها للتقرير وللحوار المثمر الذي دار بين اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والدول الأعضاء. وأعربت بعض الوفود عن اتفاقها مع التوصيات التي جاءت في التقرير، وعن ارتياحها بشأن زيادة المساءلة، والتركيز على النقل، والتجارة والاستثمار، وبوابة الطاقة الجديدة. وأُعرب أيضا عن الارتياح فيما يتعلق بعمل المكاتب دون الإقليمية (ولا سيما لكل من منطقة المحيط الهادئ، وشرق وشمال شرق آسيا، وشمال ووسط آسيا، وجنوب آسيا وجنوب غرب آسيا).

١٣٥ - وتساءلت الوفود عن سبب تركيز التقرير تركيزا شديدا على مجالات البحث والتحليل، مشيرة إلى أن ذلك لا ينبغي أن يقلل من أهمية الفئات الأخرى من عمل اللجنة، ولا سيما المساعدة التقنية وبناء القدرات، لأنها فئات أساسية لتنفيذ الولاية الرئيسية المسندة إلى اللجنة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أن على الرغم من أهمية نشر الأعمال التحليلية (مثل التوجيهات أو القواعد)، فإنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على بناء القدرات وتقديم خدمات الدعم إلى أصحاب المصلحة.

١٣٦ - وفيما يتعلق بمنهجية التقييم، طُلب توضيح الفقرة ١٥ (د)، ولا سيما أيّ الحكومات والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء أجريت معها مقابلات أو كانت ضمن مجموعات التركيز. وعلاوة على ذلك، طرحت الوفود أسئلة منهجية محددة فيما يتعلق بعضوية المجموعة التي قوامها ٤٢ من أصحاب المصلحة الذين أجريت معهم مقابلات أو شاركوا في مجموعات التركيز. وسلمت الوفود بالتحديات التي جوبهت في عملية جمع البيانات والأدلة، مثل تدني معدلات الإجابة على استقصاء أصحاب المصلحة، وطلبت معرفة أسباب ذلك التدني.

١٣٧ - وفيما يخص الفرع باء من التقرير والفقرتين ٢٦ و ٢٧ منه، بشأن الافتقار إلى إطار مؤسسي قوي لدعم التخطيط المشترك وعدم كفاية التنسيق لتحقيق الهدف الاستراتيجي للجنة المتمثل في الترويج لمنظور متعدد التخصصات، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن التحديات التي تواجه اللجنة والإجراءات التي اتخذتها لحل هذه المشكلة وتساءل عما إذا كانت اللجان الإقليمية الأخرى تواجه المشكلة نفسها. وأشارت الوفود إلى أن الدول الأعضاء أقرت برنامج عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى المناقشات السابقة التي تناولت عملية الإصلاح الشامل وإعادة هيكلة الموارد البشرية في وحدات اللجنة وشُعبها. وطلبت الوفود توضيحات بشأن الحوار مع الدول الأعضاء في اللجنة، وكفالة تخطيط العمل تخطيطا استراتيجيا قويا، والتخطيط المشترك الناجح

بين الكيانات التابعة للجنة. وطُرح سؤال عن مدى قدرة اللجنة على تقييم فعاليتها بوجه عام وتنفيذ برنامج عملها، ومن ذلك مثلا تحقيقها النتائج المرجوة.

١٣٨ - وطُلب توضيح بشأن التعليقات التي أُبديت في الفقرة ٥٩ من التقرير، التي أُشير فيها إلى أن اللجنة ينبغي أن توضّح دورها الحالي وأن تحسن أساليبها في تقييم الفعالية وأن تحدد بشكل استراتيجي المجالات التي يمكنها تحقيق قيمة مضافة فيها.

١٣٩ - وطرحت الوفود أسئلة عن آليات التنسيق، وعلى الأخص التدابير المنفذة في سبيل تعزيز التنسيق مع الكيانات الأخرى الموجودة في المنطقة، فضلا عن الكيانات الموجودة في المناطق الإقليمية الأخرى، وفي سبيل تجنب حدوث أي تداخل في الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب أحد الوفود توضيحا بشأن المشاريع المحددة المنفذة في مجال الربط بالطرق البرية وطرق السكك الحديدية داخل المنطقة في ضوء إشارة الفقرة ٢١ من التقرير إلى الممر البري الذي يربط بين تركيا وجمهورية إيران الإسلامية وباكستان والهند وبنغلاديش وميانمار، وممر قطار نقل الحاويات الذي يربط بين إسطنبول وطهران وإسلام آباد ودلهي وكلكتا وداكا.

١٤٠ - وطلب أحد الوفود توضيح دور اللجنة في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وسُبُل تقييم فعالية ذلك الدور.

١٤١ - وأعربت الوفود عن قلقها إزاء ارتفاع نسبة التمويل من خارج الميزانية وإزاء التأثير المحتمل لهذا الوضع على عمل اللجنة. وطُلب توضيح حالة اللجنة بالمقارنة مع اللجان الإقليمية الأخرى في هذا الصدد.

الاستنتاجات والتوصيات

١٤٢ - أوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٥ إلى ٦٨ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة، مع التسليم بأن بعض التقدم قد أُحرز بالفعل في تنفيذ هذه التوصيات.

١٤٣ - وأشارت اللجنة إلى أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تعمل على تخطي بعض العقبات الكبرى التي تعترض المنطقة من خلال وضع مشاريع تركز على تحقيق النتائج وبناء قدرات الدول الأعضاء وتقديم المساعدة التقنية إليها. وفي هذا السياق، شددت اللجنة على أن تركيز التقرير على البحث والتحليل ينبغي ألا يقلل من أهمية الفئات الأخرى من عمل اللجنة، ولا سيما المساعدة التقنية وبناء

القدرات، لأنها فئات أساسية لتنفيذ الولاية الرئيسية المسندة إلى اللجنة، وتعزيز التعاون الإقليمي، والعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة.

١٤٤ - ولاحظت اللجنة ما تكتسيه فعالية التخطيط والتنسيق المشتركين من أهمية حاسمة لتحقيق الهدف الاستراتيجي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المتمثل في الترويج لمنظور متعدد التخصصات، وشددت على ضرورة وضع إطار مؤسسي قوي في اللجنة بما يدعم التخطيط المشترك لعمل اللجنة وتنفيذه في مجال البحث والتحليل وغيره من مجالات عمل اللجنة. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يبذل مزيدا من الجهود لمعالجة هذه المسائل على النحو المناسب، مع أخذ تجارب اللجان الإقليمية الأخرى في الحسبان.

٤ - التقييم البرنامجي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٤٥ - نظرت اللجنة أثناء جلستها الثالثة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (E/AC.51/2015/6).

١٤٦ - وعرض مدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية التقرير، وانضم إلى ممثلي اللجنة الاقتصادية لتقديم ردود على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٤٧ - أعربت الوفود عن استحسانها للتقرير والتقييم الإيجابي عموما لأعمال اللجنة الاقتصادية، بما فيها الدعم الذي تقدمه في وضع السياسات وتعزيز التكامل الإقليمي ومواءمة الإحصاءات. ونوهت الوفود أيضا بالمكانة البارزة التي تحتلها اللجنة الاقتصادية وبأهمية عملها الذي يحظى باحترام كبير ويُعَد مرجعا لغيرها، بما فيه تعاونها مع الآليات والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالتكامل (الفقرة ٤٤).

١٤٨ - واستحسنت الوفود التحليل الذي قدمه مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن الموارد المخصصة للجنة الاقتصادية لتغطية تكاليف توسيع نطاق مهامها ومجالات اهتمامها المواضيعية العديدة في سياق منطقة شديدة التنوع وتختلف فيها الأولويات والاحتياجات. ولئن أُعرِبَ عن القلق إزاء تناقص الموارد المتاحة من الميزانية العادية خلال الفترات المالية الثلاث الماضية، أُعرِبَ كذلك عن الارتياح لتخصيص الموارد حسب البرامج الفرعية. وتمت الإحاطة علما بأثر الاتجاه التنازلي للموارد، بما في ذلك الضغط على الهيكل التنظيمي القائم

وعلى الموارد المتاحة، والتوقف عن المشاركة في مجالات مواضيعية محددة وانعدام الاستمرارية في اهتمام اللجنة الاقتصادية بمختلف قضايا السياسات الوطنية. وقد طُلبت توضيحات بشأن آثار تلك التغيرات.

١٤٩ - وأثارت الوفود شواغل محددة بشأن ما اعتبرته تناقضات وردت في التقرير حول إجابات الجهات المعنية والوزارات الفنية فيما يتعلق بفوائد عمل اللجنة الاقتصادية. وأشارت بعض الوفود إلى أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذكر في بعض الفقرات ارتفاع نسبة المجيبين على الاستقصاء الذين قالوا إن اللجنة الاقتصادية كانت فعالة في إثراء عملية صنع القرار، في حين ذكر المكتب في فقرات أخرى أن اللجنة الاقتصادية لم توزع منشوراتها على نطاق واسع. وأبدت الوفود رأيا مفاده أن هاتين المسألتين منفصلتان وأعربت عن قلقها إزاء كون التقرير يتضمن أحكاما قيمية تُناقض الإحصاءات التي تم تقديمها. وقيل إن في إحدى الحالات، أعربت وزارات فنية حصلت على منشورات اللجنة الاقتصادية عن رضاها على الطريقة التي أثّرت بها تلك المنشورات على عملية صنع القرارات لديها، وأشير في حالة أخرى إلى وزارات فنية لم تحصل على المنشورات التي تعدها اللجنة الاقتصادية، وبالتالي لم تتمكن من استخدامها. وقد تعزى تلك الحالة بالذات لاعتراف المجيبين على الاستقصاء بأنهم لم يكونوا على علم بكامل مجموعة المنشورات التي تُعِدُّها اللجنة الاقتصادية عن مجال تركيزهم المواضيعي.

١٥٠ - وفيما يتعلق بأنشطة البحث والتحليل، طُلبت توضيحات بشأن انخفاض النواتج بأكثر من ١٠٠ بين فترتَيْ السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٤-٢٠١٥، وبشأن الكيفية التي يتم بها تمويل منتجات البحث والتحليل، ولا سيما كيفية توزيع الأموال بين الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وأُعرِبَ عن رأي مفاده أن التقييم أَفرطَ في التركيز على أنشطة البحث والتحليل، وأنه كان ينبغي أن يتضمن المزيد من المعلومات عن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية.

١٥١ - وطرحت الوفود تحديدا أسئلة حول الكيفية التي تعالِج بها اللجنةُ الاقتصادية مسألةَ المساواة بين الجنسين، ولاحظت على وجه الخصوص أن هذه المسألة لم تُذْكَر ضمن مجالات العمل المواضيعية الخمسة (المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي والمجال البيئي ومجال الإحصاءات والإدارة العامة ومجال الأنشطة دون الإقليمية). وطُلبت توضيحات بشأن ما إذا كانت اللجنة الاقتصادية تعمل على إدراج الجوانب المتعلقة بنوع الجنس في أعمالها.

١٥٢ - وطلبت الوفود معلومات حول طريقة عمل اللجنة الاقتصادية في تحديد ودعم المناقشات حول القضايا الإنمائية الناشئة ذات الأهمية في المنطقة، مثل قضايا إدارة الموارد الطبيعية أو اقتصاديات تغير المناخ.

١٥٣ - ولاحظت بعض الوفود أن المكتب أشار إشارة محدودة إلى الدور الهام والحفاز الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي هذا الصدد، طُرحت أسئلة محددة شملت الارتباط بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وطُلبت معلومات عن النسبة المئوية من موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية المستخدمة لتمويل التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٥٤ - وعلى نطاق أوسع، طرحت الوفود أسئلة بشأن تنفيذ التوصيات وبشأن الاستراتيجيات التي وضعتها اللجنة الاقتصادية للقيام بذلك، وتحديدا بشأن تعزيز وظيفة التقييم وإنشاء وحدة تقييم منفصلة، بما في ذلك احتمال إدراج ذلك في مقترحات الميزانيات المقبلة ووضع ترتيبات لضمان أن هذه التوصية قابلة للتنفيذ.

١٥٥ - وطرحت الوفود أسئلة عن الفقرة ٣١ من التقرير، التي أشيرَ فيها إلى أن نسبة المجيبين من منطقة البحر الكاريبي الذين ارتأوا أن اللجنة الاقتصادية تقدم مساهمات في عمليات رسم السياسات أو صنع القرارات على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي لا تستطيع كيانات أخرى تقديمها لم تَزِدْ عن ٣٣ في المائة. وطلبت الوفود معلومات حول ما يمكن القيام به لتحسين الوضع وأعربت عن رغبتها في الاطلاع على التقييمات السابقة التي أجرتها اللجنة الاقتصادية لتحسين ما تقدمه من دعم ومساعدة في المنطقة دون الإقليمية، ومدى فائدة تنفيذ تلك التوصيات في تعزيز تلك المساعدة.

١٥٦ - وطلبت الوفود من اللجنة الاقتصادية توضيحات حول جوانب محددة من التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير وحول توافر المنشورات باللغات المختلفة المستخدمة في المنطقة، بما في ذلك اللغتان الفرنسية والبرتغالية، وكذلك حول استجابة اللجنة الاقتصادية للطلبات الفردية المقدَّمة من الحكومات، وحول وجود استراتيجية للتعامل مع صانعي السياسات الوطنية. وفي هذا الصدد، أبرزت الوفود أن طلبات الدول الأعضاء يجب أن تكون هي الدافع الرئيسي وراء الاستراتيجيات الوطنية، وأن الدول الأعضاء هي التي تحدد التوجه العام لدور اللجان الإقليمية.

الاستنتاجات والتوصيات

١٥٧ - أوصت لجنةُ البرنامج والتنسيق الجمعيةَ العامة بأن تؤيد التوصيات الواردة في الفقرة ٧٤ من تقرير المكتب بشأن تقييم اللجنة الاقتصادية (E/AC.51/2015/6).

١٥٨ - ولاحظت لجنة البرنامج والتنسيق مع التقدير أن المكتب أقر ببعض نقاط قوة اللجنة الاقتصادية والتحديات الرئيسية التي تواجهها، ومن بينها كون اللجنة الاقتصادية أثارت قضايا هامة وصائبة تتعلق بالسياسات الإنمائية التي تنهجها الدول الأعضاء في المنطقة، مع الحفاظ على الحياد وتيسير المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية التي تتوخى تحقيق التكامل. وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق بأن اللجنة الاقتصادية قدمت الدعم بفعالية أيضا لعمليات رسم السياسات وصنع القرارات على الصعيد الوطني بناء على طلبات المساعدة التقنية الواردة من الدول الأعضاء.

١٥٩ - ورحبت لجنة البرنامج والتنسيق بكون اللجنة الاقتصادية درست التقرير بعناية ورحبت بالاستنتاجات والأفكار المتعمقة الواردة فيه. وأعربت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا عن تقديرها لكون اللجنة الاقتصادية ستدعم دور التعلم على المستوى التنظيمي في تعزيز فعالية استخدام الموارد المتاحة لها وفي الترويج لأعمالها سواء لدى الجمهور بشكل عام ولدى السلطات وصانعي السياسات على الصعيد الوطني، وإنشاء آليات لتحسين إدراج منظور منطقة البحر الكاريبي في برنامج عمل الشُّعَب الفنية وآليات التقييم وإعداد التقارير التابعة للجنة الاقتصادية. وأقرت لجنة البرنامج والتنسيق أيضا بأن قيام اللجنة الاقتصادية بإعداد خطة عمل مفصلة تبين الأعمال الجارية من أجل متابعة التوصيات الهامة الواردة في التقرير يُعَدّ خطوة إيجابية.

١٦٠ - وأقرت اللجنة بالاستنتاج الوارد في التقرير في ما يتعلق بزيادة تعقيد قضايا التنمية التي تواجهها المنطقة. وأحاطت اللجنة علما أيضا باستنتاج التقرير أنه، على الصعيد التنظيمي، تتزايد الطلبات على خدمات اللجنة الاقتصادية بصورة مستمرة وتراكمية، دون زيادة الموارد على نحو متناسب، وأنه لكي تحتفظ اللجنة الاقتصادية بمزاياها النسبية، تحتاج إلى تقييم استراتيجياتها وهيكلها، آخذة في اعتبارها المهام الحالية الموكولة إليها، في سياق الحقائق والتحديات التي جرى تحديدها في التقييم.

٥ - التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٦١ - نظرت اللجنة، في جلستها السابعة، المعقودة في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (E/AC.51/2015/2).

١٦٢ - وعرض التقرير مدير شعبة التفتيش والتقييم بالمكتب، وأجاب، مع ممثلي الموئل، على الأسئلة التي طُرحت خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٦٣ - أثنت الوفود على جودة تقرير التقييم الذي أعده المكتب، ولا سيما عمق التحليل الوارد فيه، وتوجهه الاستراتيجي، وتغطيته للقضايا الرئيسية، وتوفيقه بين طائفة واسعة من وجهات النظر. واتفقت الوفود مع الاستنتاجات والتوصيات التي جاءت في التقييم، وأكدت على ضرورة أن يضع الموئل نظام تقييم يتيح توفير معلومات أدق عن إنجازاته وأوثق صلة بها. وشددت على أهمية الانتهاء من وضع إطار للمساءلة ومن إعداد الخطط الاستراتيجية الإقليمية في المكاتب الإقليمية الأربعة ووثائق البرامج القطرية التابعة للموئل. وفي هذا الصدد، أعرب أحد الوفود عن تأييده لتضمين برنامج العمل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ وظيفة محددة في مجال الأخلاقيات.

١٦٤ - وأعربت وفود عن قلقها من عدم تناول التقرير بالقدر الكافي العوامل الرئيسية والتحديات الحرجة التي تفسر الصعوبات التي تحول دون تحقيق النتائج، مثل القيود المفروضة على الموارد وضرورة إجراء إصلاح إداري وتخطي العقبات الهيكلية، رغم أن المكتب كان محقا في التسليم بما أحرزه الموئل من تقدم في عدد من الجبهات، ولا سيما التركيز بشكل أفضل على الأولويات الاستراتيجية.

١٦٥ - وأكدت الوفود على أن عدم وجود إشراف حكومي دولي على الأنشطة الممولة من الموارد المخصصة، أي معظم أنشطة الموئل، واعتماد الموئل اعتمادا مفرطا على التبرعات، هما من الأمور التي أدت إلى حيد أولويات الموئل عن الأولويات المبينة في الولايات التي حددتها الدول الأعضاء والواردة في خطة الموئل الاستراتيجية. وفي هذا الصدد، رحبت الوفود بعمليات الإصلاح الإداري التي اعتمدها مجلس الإدارة في دورته الخامسة والعشرين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٥، وأشادت بما أُحرز في الآونة الأخيرة من تقدم في تنفيذها، ورحبت بقيام المجلس بإنشاء فريق عامل معني بالبرنامج والميزانية لكفالة امتثال جميع المشاريع التي ينفذها الموئل (بما فيها البرامج الممولة من الموارد المخصصة) لمعايير ومؤشرات إنجاز سبق إقرارها

تتماشي مع الخطة الاستراتيجية المعمول بها. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الوفود إلى أن المكتب قد يهمه إعادة تقييم الموئل فور وضع الهيكل الإداري الجديد ودخوله حيز التنفيذ الكامل.

١٦٦ - وأوصت بعض الوفود، في معرض إشارتها إلى أن معظم الأماكن التي تشهد أزمات ونزاعات تقع في مناطق حضرية ذات كثافة سكانية حالية، بأن يقوم الموئل، بالتعاون مع الكيانات المعنية في الأمم المتحدة، بوضع سياسة وخطة عمل لإدارة المخاطر تستندان، في جملة أمور، إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وتأخذان في اعتبارهما الخبرات المستمدة من المناطق التي شهدت أزمات في الآونة الأخيرة، وتتضمنان حلولا مستدامة لصالح المتضررين من سكان المناطق الحضرية والريفية، بما يشمل تلبية احتياجات المشردين داخليا.

١٦٧ - وشددت الوفود أيضا على ضرورة أن يكيّف الموئل عمله بشكل منهجي أكثر مع ظروف البلدان التي يعمل فيها، وأن تتضمن الوثائق المعدّة على الصعيدين الإقليمي والقطري بيانات مرجعية ومدخلات من الدول الأعضاء. وستتطلب هذه الجهود مشاركة أقوى من أجل تعبئة الموارد وإقامة شراكة جديدة. وسلط أحد الوفود الضوء على الجهود التي يبذلها الموئل في اليابان، ولا سيما عمله مع الشركاء المحليين والإقليميين.

١٦٨ - وأعربت بعض الوفود عن عدم اتفاقها مع ما جاء في التقييم من أن قضايا الشباب ليست مدمجة بشكل كاف في أنشطة الموئل. وقالت تلك الوفود إن الموئل يعمل بهمة على إدماج قضايا الشباب من خلال مشاركته في شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن الشباب، وصندوق الشباب الحضري، والمجلس الاستشاري للشباب.

١٦٩ - وطرحت الوفود أسئلة محددة بشأن المنهجية التي اتُبعت في إعداد التقرير، بما في ذلك التحديات المذكورة في الفقرة ١٦ منه والمتعلقة بالأدلة ذات الصلة بالفعالية التي لم تكن متوافرة بسهولة على الصعيد القطري، بالنظر إلى أن ثمانية بلدان فقط هي التي أرسلت ردودا من أصل ٢٠ بلدا، رغم الطلبات المتكررة التي وجِهت إلى البلدان.

١٧٠ - وجرى التشديد على أن التوجه الاستراتيجي للموئل لا بد من أن يتضمن بنودا مناسبة من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقده في إكوادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

١٧١ - وطلبت الوفود توضيحات بشأن محدودية التمويل غير المخصص المتاح للموئل حاليا وبشأن الكيفية التي يمكن أن يؤثر بها هذا الوضع على الموئل في سعيه إلى تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٨٢ - وأعربت الوفود عن اهتمامها بإجراء تقييم مستقبلي للسُبل التي يمكن أن يؤثر بها تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام أوموجا في فعالية أنشطة الشراء والاستقدام عموما في الموئل.

الاستنتاجات والتوصيات

١٧٣ - أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٤ إلى ٧٠ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (E/AC.51/2015/2).

١٧٤ - وأعربت اللجنة عن تقديرها لتقييم المكتب للموئل وسلمت بأهميته في تحسين الفعالية والمساءلة والشفافية في عمل الموئل الرامي إلى تحقيق أهداف ولايته وخطته الاستراتيجية.

١٧٥ - ورحبت اللجنة بقبول الموئل توصيات المكتب وأوصت بأن يتشاور الموئل ويتعاون عن كثب مع الفريق العامل المعني بالبرنامج والميزانية في تنفيذ تلك التوصيات.

١٧٦ - وشددت اللجنة على أن القيود الهيكلية المتعلقة بعدم وجود آلية إشراف حكومي دولي شامل قد أثرت تأثيرا شديدا على اتساق الموئل مع أولوياته الاستراتيجية وعلى فعاليته، ورحبت بالإصلاحات الإدارية التي اعتمدها مجلس إدارة الموئل في دورته الخامسة والعشرين.

١٧٧ - أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يكلّف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يُدرج، في تقريره المقبل عن تقييم الموئل، تحليلا لتجاوب الإدارة مع الهيكل الإداري الجديد في الموئل.

١٧٨ - وشددت اللجنة أيضا على ضرورة أن يعزز الموئل وظيفته التقييمية على جميع المستويات، بسُبُل منها الإبلاغ عما يجريه بانتظام من تقييمات لخطته الاستراتيجية، وصوغ وثائق برنامجية إقليمية وقطرية تتضمن خطوط أساس وأهدافا ومؤشرات واضحة وسديدة دعما لتنفيذ خطته الاستراتيجية، وذلك حتى يتسنى للدول الأعضاء اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن التخطيط والميزانية.

١٧٩ - وشجعت اللجنة أيضا إدارة الموئل على تعزيز شفافية جميع عمليات اتخاذ القرار وعلى زيادة التلاحم على نطاق الموئل.

١٨٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن يواصل، في تقريره المقبل، تزويد الدول الأعضاء بمعلومات عن تنفيذ الموئل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام التخطيط المركزي للموارد (أوموجا)، وعن مدى فعالية تنفيذهما.

١٨١ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بالجهود التي بذلها الموئل ليجعل من نفسه وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال التحضر المستدام.

٦ - التقييم البرنامجي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٨٢ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (E/AC.51/2015/4).

١٨٣ - وقدم التقرير مدير شعبة التفتيش والتقييم بمكتب خدمات الرقابة الداخلية. وأجاب كل من نائب الأمين العام للأونكتاد ومدير شعبة التفتيش والتقييم على الأسئلة التي أُثيرت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

١٨٤ - أُعرب عن استحسان التقرير، وتحديداً التقييم العام الإيجابي لركيزة الأونكتاد للبحث والتحليل. ورحبت الوفود بإدماج منظور جنساني في التقييم واقترحت أن تبرز تقييمات مكتب خدمات الرقابة الداخلية في المستقبل الجهود التي يبذلها الأونكتاد لتطبيق نهج متسق في معالجة الشواغل المحددة للفئات الضعيفة الأخرى، مثل الأطفال والسكان الأصليين والمهاجرين.

١٨٥ - ولاحظ أحد الوفود أن تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لا يعبر عن كامل نطاق العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بوصفه هيئة عالمية رائدة في مجالها؛ ومع أن التقييم يؤكد على ركيزة البحث والتحليل، فإنه لا يقيّم ركيزة بناء توافق الآراء وركيزة التعاون التقني. وطُلب تقديم توضيح بشأن الطريقة التي تستخدم بها الجهات المعنية الوطنية، مثل النظراء الحكوميين، منتجات الأونكتاد، وبشأن تأثير هذه المنتجات على الصعيد المحلي، ولا سيما في ضوء القيود الحالية المفروضة على الميزانية. وأشارت وفود إلى أن محاولات المكتب الاتصال بأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بالركيزتين الأخريين، ولا سيما بممثلي الحكومات، قد أُعيقت، مما شكل تحديا كبيرا في جهوده المبذولة للرصد والتقييم.

١٨٦ - وطرحت الوفود أسئلة محددة بشأن المنهجية المتبعة في إعداد التقرير، بما في ذلك ما يتعلق بتمثيل الجماعات الخارجية المستقلة والمفكرين البارزين؛ وأسلوب أخذ العينات المتبع لتحديد النواتج التي ينبغي تحليلها باستخدام تحليل الارتداد والأساس المنطقي لهذا النهج؛ والمعايير المستخدمة لانتقاء البلدان التي ستجرى فيها التحليلات المتعمقة؛ وانتقاء اجتماعات حكومية دولية (خاصة بالأمم المتحدة أو على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي) ومناسبات أخرى حضرها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء جمع البيانات؛ وتوفير إمكانية المشاركة في المنتج النهائي ومتابعة توصياته. وتم استيضاح الطريقة التي اتبعها المكتب في التحليل الذي أعده من أجل التعرف على الجهود التي بذلها الأونكتاد للتعاون من الجهات الفاعلة الأخرى.

١٨٧ - ورحّبت الوفود بتقبل الأونكتاد للتقرير وبالتزامه بتنفيذ جميع التوصيات في غضون إطار زمني محدّد، وأشارت إلى الآثار المترتبة عن هذه الجهود في الموارد. وطلبت توضيح الخطوات التالية المتوقعة في هذا الصدد، بما في ذلك بشأن ما إذا كانت خطة العمل ستُعرض على مجلس التجارة والتنمية في دورته التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت تقديم توضيح عن أوجه الشبه المحتملة بين تقييم المكتب وتوصياته الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة لعام ٢٠١٢ عن هذا الموضوع. وأشارت الوفود إلى أنه ينبغي ترجمة التوصيات إلى إجراءات ملموسة من حيث المساعدة التقنية ومبادرات تنمية القدرات.

١٨٨ - وتساءلت الوفود بصورة أعم عن أوجه تأثير انخفاض الميزانيات على قدرة الأونكتاد على الاضطلاع بولايته، مع الإشارة إلى أن إعداد نواتج البحث والتحليل يقوم به حصراً الموظفون العاملون في إطار الميزانية العادية. وأشارت إلى الاعتماد الشديد على موارد الميزانية العادية في هذا المجال، وبينت كيف يتناقض ذلك مع ركيزة التعاون التقني التي تعتمد إلى حد كبير على الخبراء الاستشاريين الممولين من موارد خارجة عن الميزانية. وأبدت الوفود قلقا إزاء زيادة الاعتماد على الأموال الخارجة عن الميزانية لتمويل البحث والمنشورات. وفي هذا الصدد، أثار أحد الوفود أهمية التعاون المشترك بين الأونكتاد ومنظمات رائدة أخرى، مثل مصارف التنمية الإقليمية، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكيف تظهر هذه الشراكات في الميزانية. وطلب المزيد من الإيضاح فيما يتعلق بالإشارة الواردة في الفقرة ٧ من التقرير إلى ''التدخلات التي تستند بشكل كبير إلى الاستشارات''.

١٨٩ - وطلبت الوفود تقديم توضيحات بشأن عدد من الجوانب المحددة في التحليلات والتوصيات الواردة في التقرير. ومن هذه الجوانب مسألة وجود مكتب مخصص للتقييم (مثل المكتب التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وما إذا كان سيتم إطلاع مجلس التجارة

والتنمية على خطة التقييم القائم على المخاطر. وأبدت الوفود قلقها إزاء العواقب المحتملة ”للرسائل المتناقضة أحيانا“ ضمن منشورات الأونكتاد وتفاوت درجة مراعاة تلك المنشورات للمسائل الجنسانية. وطلبت الحصول على توضيحات بشأن التدابير التصحيحية العملية التي ينفذها الأونكتاد في هذا الصدد. وشددت وفود أخرى على ضرورة ألا تعرقل الشواغل المتعلقة بالاتساق جهود الأونكتاد الهادفة إلى اقتراح نُهج مبتكرة ونماذج اقتصادية ومالية بديلة، ولا سيما إذا كانت تلبي احتياجات البلدان النامية.

١٩٠ - وأكد أحد الوفود أن جهود الأونكتاد الرامية إلى نشر منتجاته قد تعطلت لعدم وجود استراتيجية قوية للاتصالات. ومن أجل معالجة التوصية الواردة في التقييم بهذا الشأن، قُدم اقتراح ينص على وضع استراتيجية نشر قوية تستهدف كل الجماهير وتستفيد من الأساليب الجديدة كوسائط التواصل الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، طُلب تقديم توضيح بشأن الإجراءات التصحيحية التي يتخذها الأونكتاد لمعالجة القضايا المطروحة في الفقرة ٣٤ من التقرير، لا سيما وأن الموظفين الذين شملتهم الدراسة لاستقصائية ما زالوا يرون أنّ الأونكتاد تنقصه قليلا أو كثيرا نجاعة العمل فيما بين الشُّعب لوضع النواتج، ومن ذلك مثلا الاستخدام المشترك لقواعد البيانات.

الاستنتاجات والتوصيات

١٩١ - أوصت اللجنةُ الجمعيةَ العامة بإقرار التوصيات الواردة في الفقرات من ٥١ إلى ٥٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم الأونكتاد (E/AC.51/2015/4).

١٩٢ - ورحّبت اللجنة بقبول الأونكتاد لجميع التوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وشددت اللجنة على أهمية دور الأونكتاد في التنفيذ الكامل للتوصيات، وتزويد الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة بانتظام عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمله المتعلقة بالتنفيذ، بما في ذلك في اجتماعات مجلس التجارة والتنمية.

١٩٣ - وذكّرت اللجنة بأنّ الهدف الرئيسي للأونكتاد هو مساعدة البلدان النامية، وبخاصة أقلها نموا، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين.

١٩٤ - وذكّرت اللجنة بأنّ عمل الأونكتاد يقوم على ثلاث ركائز هي بناء توافق الآراء، والبحث والتحليل، والمساعدة التقنية، وأن اثنتين منها، أي بناء توافق الآراء والمساعدة التقنية، لم تخضعا للتقييم في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية.

وفي هذا السياق، أشارت إلى أهمية الركائز الثلاث كلّها، وأكدت أهمية عدم تقويض المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ ولاية الأونكتاد. وفي هذا الصدد، أوصت الجمعيةَ العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تكليف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالسهر على تناول الركائز المتبقية في التقرير المقبل عن التقييم.

١٩٥ - وشجعت اللجنة الأونكتاد على مواصلة ما يبذله من جهود دؤوبة لتعميم المنظور الجنساني في جميع أعماله.

١٩٦ - وأشارت اللجنة إلى أن الأونكتاد أعاد تنشيط لجنة المنشورات التابعة له وشددت على أهمية الاستفادة من لجنة المنشورات في السعي نحو اتباع نهج أكثر اتساقا في البحث والتحليل. وأشارت أيضا إلى أهمية أن يواصل الأونكتاد جهوده المبذولة لتجسيد مختلف النهج والنماذج الاقتصادية والمالية البديلة ضمن منتجاته.

١٩٧ - وأكدت اللجنة الحاجة إلى معلومات إضافية عن أثر منتجات الأونكتاد في مجال البحث والتحليل على الصعيدين الإقليمي والقطري.

١٩٨ - ولاحظت اللجنة أنّ نسبة عالية من الموظفين الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية لإعداد تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرون أنّه من الضروري للأونكتاد أن يصبح أكثر كفاءة في العمل على نطاق الشُّعب في سياق تحقيق نواتجه. وأبرزت اللجنة أهمية تحسين العمل على نطاق الشُّعب، وأشارت إلى إمكانية أن يكون لدى كلٍّ منها منظورات اقتصادية مختلفة.

١٩٩ - وأشارت اللجنة إلى الولاية التي اعتمدها الأونكتاد في الدوحة ونصّ فيها على أمور من بينها العمل، في سياق تدعيم الأونكتاد، على بذل جهود ترمي إلى تحسين كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته، وذلك بوسائل منها الإدارة الفعالة القائمة على النتائج وضمان السير وفق عملية توجهها الدول الأعضاء من خلال الآلية الحكومية الدولية. ولاحظت اللجنة أن بعض التقدم قد أُحرز بالفعل في هذا الصدد وشجعت الأونكتاد على مواصلة جهوده الرامية إلى تحقيق هذه الأهداف.

٧ - التقييم البرنامجي لمركز التجارة الدولية

٢٠٠ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مركز التجارة الدولية (E/AC.51/2015/8).

٢٠١ - وقام مدير شعبة التفتيش والتقييم بعرض التقرير، كما قام هو وممثل لمركز التجارة الدولية بالرد على الأسئلة المطروحة خلال نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢٠٢ - أعرب عدد من الوفود عن تقديرهم للتقرير وموافقتهم على التقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية للمركز، وخاصة ما يتعلق بالفعالية والاستباقية، والجهود المحددة لدعم أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية. وكان تقبل مركز التجارة الدولية لتقرير التقييم موضع ترحيب أيضا. وأحاطت الوفود علما بأوجه القصور المبينة في الاستنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير، في مجالات من قبيل الرصد وتخطيط البرامج، وأعربوا عن اتفاقهم على أن المركز ينبغي أن يزيد تركيزه على النتائج، وذلك مثلا بترتيب المشاريع بحسب أولويتها بشكل استراتيجي أكبر، وإيلاء مزيد من الاهتمام للرصد والتقييم بحيث يركزان على النتائج. وأقرت الوفود بضرورة تعزيز تلك المجالات إذا أريد للمركز أن يحقق أهداف خطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، وإطاره الاستراتيجي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، وأن يقيس مدى نجاحه إزاء تلك الأهداف، ويستجيب لاحتياجات عملائه والمستفيدين منه. وقد سعت الوفود في هذا الصدد إلى الحصول على توضيح من مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن ما قد تكون عليه تدابير النجاح من هذا القبيل.

٢٠٣ - وطلبت وفود توضيحات بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، والعلاقة بين التوصيات وتلك المنبثقة عن التقييم المستقل الذي أجري عام ٢٠١٤، وأشير إليه في التقرير. وأحاطت الوفود علما بجهود المركز من أجل تعبئة المزيد من الموارد التي لم ترصد لها اعتمادات والتخصيص ''المرن'' للموارد الخارجة عن الميزانية.

٢٠٤ - وأحاط أحد الوفود علما بالتقدم المحرز في تعميم مراعاة القضايا الاجتماعية مثل المساواة بين الجنسين والشباب، فالتمس إيضاحا بشأن الكيفية التي يمكن بها تعميم تلك المجالات من خلال اتباع نهج قائم على الطلب في تنفيذ التوصيات الأخرى المقترحة في التقرير مقيسة بمؤشرات الإنجاز.

٢٠٥ - والتُمس إيضاح فيما يتعلق بالتوصية ٢ التي تشير إلى أنه يتعين على مركز التجارة الدولية أن يعتمد بصورة متزايدة نهجا أكثر شمولا، يستند إلى البيانات فيما يتعلق بالتخطيط والميزنة، وأن يواصل السعي في الوقت نفسه إلى الاتساق مع أولويات المانحين والمستفيدين. وفي هذا الصدد، قال أحد الوفود إن على مركز التجارة الدولية أن يواصل الاسترشاد بخطة

عمل فترة السنتين للبرنامج الفرعي ٦ فيما يتعلق بالجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، الذي أقرته الدول الأعضاء.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٠٦ - أوصت اللجنة بأن توافق الجمعية العامة على التوصيات الواردة في الفقرات ٥٥ إلى ٦٠ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مركز التجارة الدولية (E/AC.51/2015/8).

٢٠٧ - ولاحظت اللجنة أن التقرير تضمن توصيات مفيدة لتحسين أداء مركز التجارة الدولية وأن معظمها تحقق من صحة نتائج التقييم المستقل لمركز التجارة الدولية الذي أنجز في حزيران/يونيه ٢٠١٤.

٢٠٨ - وشجعت اللجنة المركز على استهداف المناطق والبلدان والقطاعات التي هي في أمس الحاجة لخبرته.

٨ - التقييم البرنامجي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

٢٠٩ - نظرت اللجنة في جلستها العاشرة، المعقودة في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (E/AC.51/2015/9).

٢١٠ - وقامت وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية بتقديم التقرير. وقام كلٌ من الأمينة العامة المساعدة/نائبة المدير التنفيذي لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية، في هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومدير شعبة التفتيش والتقييم، بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالرد على الأسئلة التي طرِحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢١١ - أعربت الوفود عن استحسانها للتقرير، وأشادت بالتوقيت المناسب للتقييم في ضوء استمرار المناقشة المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين. وأعربت الوفود عن رأي مفاده أنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاعتماد بشكل متزايد على أفضل الممارسات والدروس المستفادة، وأشارت إلى نجاح الهيئة في المسائل المعيارية على الصعيد العالمي. وأحاطت الوفود علما بالتقدم المحرز في مجالات مختلفة تشمل ما يتعلق بلجنة وضع المرأة وعمليات حكومية دولية أخرى، والتنمية

المستدامة، والشعوب الأصلية، وتغير المناخ، والكوارث الطبيعية. وإضافة إلى ذلك، طُلبت توضيحات بشأن ما إذا كان الإنجاز يتم على المستوى ذاته في مجالات العمل الثمانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أم أن بعض المجالات أكثر إنجازا من غيرها.

٢١٢ - ونوّهت الوفود بالتعاون الإيجابي بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية أثناء التقييم. وطلبت بعض الوفود توضيحات بشأن المنهجية المستخدمة، بما في ذلك معرفة الأسباب المحتملة لتدني معدلات الإجابة على الاستقصاءات والمقابلات عبر شبكة الإنترنت مع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني وموظفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بما في ذلك المجلس التنفيذي للهيئة ومنسقيها المقيمين، وأسباب الاستعانة بخبير استشاري في فريق التقييم.

٢١٣ - وشددت الوفود على أهمية العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأكدت من جديد دعمها القوي للهيئة ولولايتها. وأثنت الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما أحرزته من تقدم كبير منذ إنشائها في عام ٢٠١١، وطلب أحد الوفود مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي قامت بها الهيئة باستعراض العمل المنجز ميدانيا قبل إنشائها والبناء عليه. وأحيط علما بالتحديات التي تواجه تنفيذ مثل هذه الخطة العالمية بالنظر إلى محدودية الموارد القائمة. وسلط الضوء على اعتماد الهيئة المفرط على التبرعات. وتساءل أحد الوفود عن تخفيض حصة الموارد من الميزانية العادية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وأعربت الوفود عن تقديرها لتمكُّن هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالرغم من نقص الموارد مقارنة بالتقديرات عند إنشاء الهيئة، من إذكاء الوعي بالقضايا الجنسانية والإسهام في وضع قواعد ومعايير المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد العالمي.

٢١٤ - وأحاطت الوفود علما بالتقدم الذي أحرزته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنسيق الجهود الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل كيانات منظومة الأمم المتحدة وفي أوساط الشركاء، وشددت على التحديات القائمة داخل المنظمة. واقترح أحد الوفود أن تحدد العوامل الرئيسية وأفضل الممارسات في هذا الصدد بوصفها دروسا مستفادة.

٢١٥ - وأشارت عدة وفود إلى أنه لم يحقق أي بلد بعد المساواة بين الجنسين، وإلى ضرورة بذل جهود إضافية للتغلب على المقاومة الثقافية وكسب الإرادة السياسية لتمكين المرأة. وأعربت عن دعمها للدور الذي يمكن أن تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال الدعوة من أجل المزيد من تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات الجنسانية على المستوى القطري، لكنها لاحظت أن محدودية الموارد قد أضرت بشدة بقدرة الهيئة على تنفيذ ولايتها. وجرى التشديد على أهمية الشراكات وأوجه التآزر مع منظمات المجتمع المدني وأفرقة الأمم

المتحدة القطرية. وشدد أحد الوفود على أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تستفد على أفضل وجه من آليات التنسيق القائمة لتنفيذ الأطر المعيارية.

٢١٦ - وأعربت بعض الوفود عن القلق إزاء استخدام التقرير لمصطلح ''المقاومة الثقافية'' ومصطلحات جديدة أخرى لم يُتفق عليها في العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة. وشددت على أنه ينبغي لمكتب خدمات الرقابة الداخلية استخدام المصطلحات التي سبق للدول الأعضاء الاتفاق عليها بتوافق الآراء ضمن سياق تلك العمليات.

٢١٧ - وطلب أحد الوفود المزيد من التوضيحات بشأن أسباب عدم تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية للشراكات القائمة بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني، التي اعتُبرت بالغة الأهمية للهيئة في التغلب على ما يواجه تنفيذ أنشطتها على المستويين المحلي والوطني من تحديات ومقاومة. وأكد وفد آخر كذلك أهمية الصلات مع الهيئات الحكومية الدولية مثل مجلس أوروبا وتساءل عن عدم وجود مثل تلك الصلات مع الاتحاد الأوروبي حيث تعد القضايا الجنسانية مجالا شاملا أساسيا، وحيث طبقت محكمة العدل الأوروبية سوابق قضائية بشأن مسائل المساواة والجهود المبذولة لمكافحة التمييز.

٢١٨ - وأكد أحد الوفود الإسهام الأساسي الذي تقدمه النساء للسلام والأمن وشدد على أن النتائج التي عرضها التقرير ليست مُرضية، خصوصا فيما يتعلق بنساء البلدان الأفريقية. وفي هذا الصدد، أكد وفد آخر أن غياب هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن بعض البلدان، مثل جمهورية أفريقيا الوسطى، أو بعض المناطق، مثل غرب أفريقيا، يؤثر في فعالية الهيئة في إنجاز ولايتها. وشدد وفد ثالث على أهمية دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في هذا الصدد.

٢١٩ - وطلبت عدة وفود توضيحات بشأن الخطوات التي اتخذتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في عمل الشركاء الآخرين وبشأن الطريقة التي تعتزم بها الهيئة الوصول إلى جمهورها المستهدف في المناطق التي ليس لها فيها حضور في الميدان والتي تتسم بمحدودية الاتصال بوسائط التواصل الاجتماعي. ورحب أحد الوفود باستخدام البرامج الإذاعية في المناطق التي تتسم بمحدودية سبل الحصول على التكنولوجيا الحديثة. وفي هذا الصدد، لاحظ وفد آخر أن الأرقام المذكورة في التقرير تشير إلى أن تأثير هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الميدان قد ازداد بالرغم من تلك التحديات.

٢٢٠ - ورحبت الوفود باستجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإيجابية لتوصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية، والتمست المزيد من التفاصيل بشأن عملية التنفيذ، لا سيما بالنظر

إلى قيود الميزانية. وشدد أحد الوفود على أهمية التوصيات من ٢ إلى ٤ والتمس المزيد من التفاصيل عن إدماجها في الخطط الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (للفترتين ٢٠١٦-٢٠١٧ و ٢٠١٨-٢٠١٩) وعن الآثار المترتبة عليها في الميزانية.

٢٢١ - وقال أحد الوفود إنه من الضروري توفير مؤشرات إنجاز أقوى من أجل تحسين أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة وتعزيز النتائج الطويلة الأمد.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٢٢ - أوصت اللجنة بأن تؤيد الجمعية العامة التوصيات الواردة في الفقرات من ٦٤ إلى ٦٧ من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم هيئة الأمم المتحدة للمرأة (E/AC.51/2015/9).

٢٢٣ - وأوصت اللجنة بضرورة أن تشجع الجمعية العامة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاستعانة بآليات التنسيق القائمة على نطاق المنظومة بأقصى ما تنطوي عليه من إمكانات لتعزيز تنفيذ ولاياتها، وتقوية الصلات بين أعمالها المعيارية والتنفيذية، ورهنا بطلب الدول الأعضاء، تعزيز حضورها على المستوى القطري.

٢٢٤ - وفي ما يتعلق بالتوصية ٣، شددت اللجنة على ضرورة تحسين تنفيذ ولايات هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستويين الإقليمي والقطري من خلال تنفيذ الاستراتيجيات المعتمدة والحلول التنظيمية التي تعزز التعاون المتبادل بين المقر والمكاتب الميدانية.

٢٢٥ - وشددت اللجنة على أهمية قيام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بإسداء المشورة التقنية والدعم لمنظومة الأمم المتحدة بشأن تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في عملها. واعتُبرت قوة هذه الشراكات إسهاما هاما في كفالة تنفيذ ولايتها بصورة متسقة داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٢٦ - ولاحظت اللجنة مع القلق النتيجة التي توصل إليها مكتب خدمات الرقابة الداخلية من أن القائمين على تنسيق الشؤون الجنسانية المشاركين في الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين كثيرا ما لا تكون سلطتهم عالية بالقدر الكافي لاتخاذ القرارات والالتزامات. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بأن توجه الجمعية العامة انتباه الأمين العام، بصفته رئيس مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، إلى ضرورة تشجيع الرؤساء التنفيذيين للوكالات والصناديق والبرامج

على كفالة أن يكون التنسيب التنظيمي للقائمين على تنسيق الشؤون الجنسانية ومستوى سلطتهم كافيين لدعم عملية اتخاذ القرارات بشكل فعال.

٩ - التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥

٢٢٧ - نظرت اللجنة في جلستها الحادية عشرة، المعقودة في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ (E/AC.51/2015/3).

٢٢٨ - وعرضت وكيلة الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية التقرير وردت على الأسئلة التي أثيرت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٢٩ - أثنى بعض الوفود على مكتب خدمات الرقابة الداخلية لإعداده تقرير التقييم الهام، وارتأت أن يولى التقرير عناية دقيقة. وأُشير إلى القيمة الكبيرة التي يتسم بها مخطط العناصر المتباينة لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها، وكذلك تحديد مسار الأثر المواضيعي الذي يبيّن العلاقات القائمة بين أنشطة تقييم الأهداف ونواتجها. وارتأت وفود أخرى أن التقرير يتجاوز التقييم المواضيعي المتوقع لرصد الأهداف وتقييمها، وأن بعض المزايا والعيوب والاستنتاجات والتوصيات الواردة فيه تحكم مسبقا على ما يمكن أن تسفر عنه العمليات الحكومية الدولية الجارية من نتائج. وشدد أحد الوفود على أن التقرير يعزز ويقر نهجا للرصد والتقييم سابقاً لأوانه بكل تأكيد، حيث إن العملية الحكومية الدولية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لم تنته بعد، وإن الأمر يقتضي وجود ولاية مناسبة قبل اتخاذ أي إجراء. واستفسر بعض الوفود عن طريقة استخدام التقييم من جانب الدول الأعضاء، وأعرب عن شكوك جدية إزاء إقرار التوصيات الواردة في التقرير.

٢٣٠ - ولاحظ بعض الوفود أيضا أن المصطلحات المستخدمة في التقرير لا تتفق مع المصطلحات التي تفضّل الدول الأعضاء استخدامها، ذلك أن التقرير يشير إلى ''الرصد'' و ''التقييم''، فيما كانت الدول الأعضاء تتحدث عن ''المتابعة'' و ''الاستعراض'' على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٩٠.

٢٣١ - وأكد أحد الوفود أن مهمتيْ المتابعة والاستعراض ستقعان في المقام الأول على عاتق المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي أنشأه مؤتمر الأمم

المتحدة للتنمية المستدامة، وأن أي إطار لمنظومة الأمم المتحدة ينبغي أن يتقيد بالمعايير التي حددتها الدول الأعضاء في ذلك المنتدى.

٢٣٢ - وأثيرت مسائل مفاهيمية عامة فيما يتعلق بالمعايير المناسبة لوضع آلية مفيدة للرصد والتقييم؛ ونوع مؤشرات التقدم التي ينبغي وضعها (حالية وواضحة ومتاحة ومفيدة)؛ والكيانات الإحصائية المسؤولة عن تقديم البيانات؛ والجهات الفاعلة المعنية (الدول الأعضاء و/أو السلطات الوطنية، والمنظمات الخارجية، وكيانات الأمم المتحدة)؛ والأهداف التي يتعين تقييمها.

٢٣٣ - وأثار بعض الوفود مسائل منهجية محددة والتمس مزيدا من التوضيح فيما يتعلق بالجهات المعنية التي أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مقابلات معها أثناء إعداد التقرير والمعلومات الواردة في الشكل الأول منه.

٢٣٤ - ولاحظ أحد الوفود وجود إشارة في الفقرة ٧ من تقرير المكتب إلى ستة عناصر هي: الكرامة، والناس، والرخاء، والكوكب، والعدالة، والشراكة، كانت قد اقتُرحت في التقرير التجميعي لعام ٢٠١٤ الذي أعده الأمين العام بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، والمعنون ”الطريق إلى العيش بكرامة بحلول عام ٢٠٣٠: القضاء على الفقر وتغيير حياة الجميع وحماية كوكب الأرض“ (A/69/700)؛ وأشار ذلك الوفد إلى أن الدول الأعضاء لم توافق بعدُ على هذه العناصر الستة وأن العمل جار على مناقشة البدائل في العمليات الحكومية الدولية.

٢٣٥ - وأحاط أحد الوفود علما بالعناصر المتباينة والمخصصة المتعلقة برصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية الواردة في التقرير. ولاحظ بعض الوفود أن هذا يمثل فرصة للنظر في التجارب الماضية وتحليلها والاستفادة من الدراية الفنية المتوافرة والهياكل المؤسسية القائمة بغية تفادي الازدواجية. وفي هذا الصدد، شدد أحد الوفود على أهمية تفادي نظم الرصد المرهِقة من الناحية الإدارية.

٢٣٦ - وشدد أحد الوفود على أهمية إنشاء آليات فعالة للتقييم والرصد عند بدء تنفيذ إطار أهداف التنمية المستدامة، ولاحظ أن المبادئ الأساسية لهذا الإطار ينبغي أن تتمثل في المساءلة والاتساق والترابط والتنسيق والشفافية والمرونة والمنفعة (الدرسان ٢ و ٧). وأكد وفد آخر ضرورة وضع مؤشرات إنجاز واضحة وكافية ومتفق عليها دوليا لكل هدف في إطار التنمية المستدامة، وقال إنه ينبغي أن تتيح هذه المؤشرات القيام على نحو فعال برصد الاتجاهات، وتوجيه الأنشطة السياساتية، والقيام بأنشطة بنيوية في الوقت المناسب. وذكر أن هذه

الأنشطة الأخيرة في غاية الأهمية، لأن تحديد الحاجة إلى تصويبات منتصف المدة أمر بالغ الأهمية لتحقيق الحد الأقصى من الفعالية في بلوغ النتائج المرجوة. وذكر أحد الوفود أن مصداقية الإطار وفعاليته ستقومان على مبادئ أساسية من قبيل المسك بزمام الأمور على الصعيد الوطني، وتنمية القدرات، والشمولية، والشفافية، والاتساق في الصلات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي (الفقرة ٣٥ من الوثيقة E/AC.51/2015/3).

٢٣٧ - وشددت وفود على ضرورة وضع مؤشرات إنجاز متفق عليها دوليا في إطار التنمية المستدامة، الأمر الذي سيتيح الرصد الفعال للاتجاهات، وتوجيه الأنشطة السياساتية، مع مراعاة السياقات المحلية أو الإقليمية في مقارنة التقدم المحرز في مختلف البلدان. وشُدد على أن استعراض التقييم بشكل منتظم ينبغي أن يقدم دروسا بناءة من أجل تعزيز قدرة التقييم في المستقبل. وبالتالي، ينبغي إتاحة معلومات الرصد والتقييم للجمهور بغية تحقيق الحد الأقصى من تبادل المعارف والشفافية والانفتاح، فضلا عن إتاحة آلية فعالة لتقديم الآراء بما يفيد جميع الجهات المعنية.

٢٣٨ - وأكدت وفود أهمية الدور المتوخى للجان الأمم المتحدة الإقليمية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (المرجع نفسه، الفقرة ٣٥)، وأشارت إلى أن هذه اللجان تقوم بإنشاء منتديات إقليمية وفقا للظروف والاحتياجات والأولويات الإقليمية (مثلا، تجري اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشاورات لإنشاء منتدى إقليمي للتنمية المستدامة). ويُتوقع أن تقوم هذه المحافل الإقليمية بمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها على الصعيد الإقليمي. وينبغي عدم تحديد هذه الطرائق الإقليمية مسبقاً على الصعيد العالمي نظرا لعدم انطباق قاعدة ”نهج واحد يناسب الجميع“ في هذا الصدد.

٢٣٩ - والتمس أحد الوفود مزيدا من التوضيح في ما يتعلق بدور وعمل الفريق المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية ومقترح مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقارير التقييم الشامل التي تعدها مجموعة متنوعة من الجهات المعنية كل خمس سنوات (المرجع نفسه، الفقرتان ٥٨ و ٥٩).

٢٤٠ - ورحبت الوفود بتشديد التقرير على تعزيز القدرات الوطنية والجهات المعنية المحلية في مجال الإحصاء والتقييم من خلال وضع إطار للرصد والتقييم (الدرس ٥). وأكد أحد الوفود الأهمية الخاصة لزيادة الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان في مجال مواءمة الإحصاءات على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي والتعجيل في تقديم النتائج والتحليل. وشدد وفد آخر على أن اضطلاع البلدان بهذه الجهود يقتضي منها أن تطلب موارد لتمويل تلك الأنشطة.

٢٤١ - ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في مجالي تكافؤ الجنسين والحد من الفقر، ولكنها لاحظت أن الكثير من البلدان لم ينجح في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (وأهداف دولية أخرى من قبيل الأهداف الواردة في إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية) أو في تنفيذ الأنشطة المقررة في الإطار. ويعزى هذا بدرجة كبيرة إلى الافتقار إلى الموارد أو التبرعات من الجهات المانحة (الدرس ٦). والتمس أحد الوفود توضيحا فيما يتعلق بتركيز التقرير على تنفيذ الأهداف في أفريقيا وآسيا، واستفسر عن التقدم المحرز في بقية أنحاء العالم.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٤٢ - أقرت اللجنة الدروس المستفادة المحددة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية المعنون ”التقييم المواضيعي لرصد الأهداف الإنمائية للألفية وتقييمها: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥“ (**E/AC.51/2015/3**).

٢٤٣ - وأوصت اللجنة بأن تحيط الجمعية العامة علما بالتوصية الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، مع ملاحظة أن التوصية لا تشكل إسهاما رسميا في المفاوضات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الفصل الثالث

مسائل التنسيق

ألف - تقرير الاستعراض السنوي لمجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤

٢٤٤ - نظرت اللجنة في جلستها الخامسة، المعقودة في ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤ (E/2015/71).

٢٤٥ - وعرَضَت التقرير مديرةُ أمانة مجلس الرؤساء التنفيذيين، ثم أجابت على الأسئلة التي طُرحت أثناء نظر اللجنة في التقرير.

المناقشة

٢٤٦ - رحبت الوفود بالتقرير، وأعربت عن تقديرها لما تضمنه من معلومات شاملة عالية الجودة عن عمل المجلس. وأقرت بفائدة التحسينات التي أُدخلت على الموقع الشبكي للمجلس. وأقرت بما يؤديه المجلس من دور متزايد الأهمية في تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق المنظومة، والقضاء على ازدواجية الجهود، وزيادة الفعالية، واستخدام الموارد بكفاءة أكبر لتعزيز التنمية والأمن الدولي. وقال أحد الوفود إن عمل مجلس الرؤساء التنفيذيين لا غنى عنه لمنظومة الأمم المتحدة إذا أرادت الاستمرار في تحقيق النتائج وضمان اتساق السياسات فيما يتصل بتنفيذ الولايات العديدة التي أقرتها.

٢٤٧ - وأقرت الوفود بأن التقرير يحدد بوضوح الولايات الحكومية الدولية التي يستجيب إليها المجلس في عمله، وشددت على أهمية أن يواصل المجلس كفالة الاسترشاد بتلك الولايات في عمله.

٢٤٨ - ورحبت الوفود بالجهود التي يبذلها المجلس في سبيل تعزيز التنسيق والاتساق في مجالات، لا سيما منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وتغير المناخ. ورحب أحد الوفود أيضا بما يبذله المجلس من جهود لدعم المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن مسائل محددة، كتلك المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، وفي هذا السياق، استفسر أحد الوفود عن مبادرة مشتركة بشأن التنمية السياحية تتولى دعمها تسع من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وهي مبادرة جرى تقديمها خلال المناسبة الرفيعة المستوى التي نظمها المجلس على هامش المؤتمر الدولي

الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعربت بعض الوفود أيضا عن تأييدها للخطوات الأولية المتخذة لتنسيق المساعدة المقدمة على نطاق المنظومة تمهيدا للانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، رغم تشديد عدة وفود على ضرورة تجنب إصدار حكم مسبق على نتائج المفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن تلك الخطة، ولا سيما فيما يتصل بالإجراء الذي ستتخذه المنظومة دعما لتنفيذ ذلك الإطار الإنمائي الجديد. وأشادت الوفود باختيار المجلس عمالة الشباب كمجال من مجالات تركيزه بالنظر إلى أهمية هذا الموضوع في التخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٢٤٩ - ورحبت الوفود بالمساعدة التي تقدمها المنظومة إلى الدول الأعضاء للتعجيل بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من خلال استعراض المجلس لتنفيذ تلك الأهداف على الصعيد القطري، وطلبت معلومات أوفى عن الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها على ذلك الصعيد. وطُلب توضيح ما إذا كان المجلس قد نظر، في سياق ذلك الاستعراض في الهدف ٨، المتمثل في إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

٢٥٠ - وفيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجال الزراعة، جرى التشديد على أهمية تعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، وإشراك هيئات مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وسائر الهيئات المالية المعنية. وفيما يتعلق بتغير المناخ، أشارت الوفود إلى الكُتيب القيّم الذي جمع فيه الفريق العامل المعني بتغير المناخ، التابع للجنة الرفيعة المستوى المعنية بالبرامج، منشورات صدرت عن مكتبة منظومة الأمم المتحدة ونشرَها خلال الدورة العشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ وأشار أحد الوفود على وجه الخصوص إلى الحاجة المتزايدة إلى توعية الأُميين، والفئات التي لم تتلق تعليما كافيا، بهذه المسألة. وشجعت الوفود المجلس على كفالة صدور مساهمته في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، في الوقت المناسب لتمكين الدول الأعضاء من استخدامها استخداما سليما.

٢٥١ - ورحبت الوفود بجهود التنسيق المبذولة على نطاق المنظومة في التعامل مع المسألتين شديدتي الأهمية المتمثلتين في جرائم الفضاء الإلكتروني وأمن الفضاء الإلكتروني. وطُلب تقديم تفاصيل عن التدابير الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين الوكالات في هذا الصدد، كما طُلب توضيح بشأن كيانات الأمم المتحدة التي قادت هذه المبادرة.

٢٥٢ - ورحبت بعض الوفود بالجهود الرامية إلى تحسين فعالية وأثر الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وإلى دعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وطرحت الوفود

أسئلة بشأن نطاق التكليف المتعلق بتوحيد الأداء في الأمم المتحدة، وشددت على الطابع الطوعي لهذه المبادرة. وطُلب الحصول على معلومات مستكملة عن تأثير مرفق العمليات المشتركة في البرازيل، وهي معلومات من المقرر أن يتضمنها تقرير عام ٢٠١٥.

٢٥٣ - وأكدت الوفود على الدور الحيوي الذي يؤديه المجلس في تحسين أساليب العمل وإبداء روح الابتكار فيما يتعلق بالمهام الإدارية والتنظيمية في منظومة الأمم المتحدة، وكررت الإعراب عن تقديرها للمجلس لتركيزه، من خلال اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، على مواءمة أساليب العمل وتبسيطها في مجالات التمويل والمشتريات والموارد البشرية وخدمات الدعم المشتركة. وأشار أحد الوفود إلى أن الجهود المبذولة حتى الآن نجحت في تحسين الكفاءة في استخدام الموارد وتوخي الشفافية فيه والمساءلة عنه. وحثت الوفود المجلس على مواصلة العمل في مجال إدارة الموارد البشرية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحسين آليات التمويل والميزنة. وأشارت أيضا إلى أهمية تحليل أثر الأنشطة الإدارية في تحسين عمل المنظومة.

٢٥٤ - وفيما يتعلق بالمشتريات، رحبت الوفود بما أُحرز من تقدم ملحوظ في تنفيذ المبادرات التعاونية، ولا سيما زيادة فرص استفادة بائعين ينتمون إلى بلدان نامية وبلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من عروض الشراء التي تطرحها الأمم المتحدة. وطلب أحد الوفود معلومات أوفى عن ولاية مواءمة التوجيهات المتعلقة بالشراء، وعما تقوم به شبكة المشتريات من عمل فيما يخص إبرام اتفاقات طويلة الأجل لشراء المركبات والوقود. وأشار وفد آخر إلى أن التقرير لم يتضمن معلومات عن مواصلة نشر النظام المركزي لتخطيط الموارد (أوموجا) في الأمانة العامة، ولا عن إمكانية تأثيره في عمليات الشراء، ولا سيما في المواقع الميدانية (مثلا، فيما يتصل بتوفير معلومات مستكملة آنية عن عمليات الشراء الجارية). ولاحظ أحد الوفود أن تحسين كفاءة عمليات الشراء وفعاليتها وتجنب الازدواجية عند شراء أصناف تكون موجودة في المخازن أصلا، هما أمران يتطلبان تحسين إدارة الأصول والتنسيق مع دوائر المقتنيات حسب الاقتضاء.

٢٥٥ - وأبدت الوفود اهتمامها بالعمل الذي تؤديه شبكة المالية والميزانية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى من أجل وضع تعريف موحد لتكاليف التشغيل. وطُرحت أسئلة عن السمات الخاصة للتعريف المتفق عليه، بما في ذلك ما إذا كانت المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها قد أقرت هذا التعريف، حسب التكليف الصادر عن الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٢٦.

٢٥٦ - وطلبت الوفود تفاصيل أخرى عن الجهود المبذولة لضمان الاتساق والتكامل في مهام الرقابة وأعمال مراجعة الحسابات والتقييم على نطاق منظومة الأمم المتحدة،

بما في ذلك نموذج ”خطوط الدفاع الثلاثة“ الذي وضعه معهد مراجعي الحسابات الداخليين، وعن سُبل كفالة الاتساق بين نهج المساءلة ونهج إدارة المخاطر. وطُلب توضيح ما إذا كانت الهيئات الرقابية، مثل وحدة التفتيش المشتركة ومكتب خدمات الرقابة الداخلية ومجلس مراجعي الحسابات، قد استُشيرت بشأن النموذج المرجعي لإدارة المخاطر والرقابة والمساءلة قبل اعتماده من قبل اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى.

٢٥٧ - وفيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها شبكة الموارد البشرية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، رحبت الوفود بتبادل المعلومات بين مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء، وبإنشاء فريق عامل يُعنى بمواصلة تحديد الممارسات الجيدة في المجالات الرئيسية لإدارة الأداء، وذلك على نحو ما أوصت به لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الرابعة والخمسين. وطُلب الحصول على مزيد من المعلومات عن الخطط التجريبية للمكافأة والتقدير على أساس الأداء، بما في ذلك فيما يتصل بإشارة التقرير إلى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. ورحبت الوفود بالتقدم المحرز في مجالات إدارة الأداء وتنقل الموظفين بين الوكالات وتعيين موظفين محليين، وأعربت عن اهتمامها بالتحديات التي ما زالت ماثلة وبسبل المضي قدما.

٢٥٨ - وطلبت الوفود توضيحات عن حالة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٩٢/٦٧ بشأن تعدد اللغات، ورحبت بالمبادرات التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة حتى الآن من أجل تعزيز تعدد اللغات وتيسيره. وشدد أحد الوفود على ضرورة توجيه الموارد إلى تعزيز قدرات الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية.

٢٥٩ - وطُلب الحصول على معلومات مستكملة عن حالة دراسة جدوى قابلية التشغيل البيني لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة، على نحو ما جاء في الفقرة ٤٢ من التقرير، كما طُلب الحصول على معلومات أوفى عن مُصنّف بيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٦٠ - وأعربت الوفود عن تقديرها لما تضمنه التقرير من معلومات مستكملة عن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة، وأشادت بدور المجلس في الترويج لاعتماد تلك المعايير بهدف تحسين نوعية الإبلاغ المالي على نطاق المنظومة وزيادة الشفافية والمساءلة. وطُلب تقديم تفاصيل أوفى عن التعاون بين مجلس الرؤساء التنفيذيين ووحدة التفتيش المشتركة.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٦١ - أكدت اللجنة مجددا توصياتها إلى الجمعية العامة بتوجيه انتباه الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، إلى الشواغل التالية:

(أ) الحاجة إلى كفالة أن تكون الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك الأنشطة والمبادرات ذات الصلة بالاتساق على نطاق المنظومة التي تشمل أيضا الاعتماد الطوعي لمبادرة ''توحيد الأداء'' على النحو المحدد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، متمشية مع الولايات الحكومية الدولية؛

(ب) الحاجة إلى كفالة زيادة مواءمة تدابير اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى مع الإطار التشريعي القائم للأمم المتحدة، بما في ذلك في مجال المشتريات.

٢٦٢ - وأقرت اللجنة بالإسهامات التي قدمها مجلس الرؤساء التنفيذيين في عام ٢٠١٤ من أجل تعزيز الاتساق والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالسياسات والمسائل التنفيذية والإدارية.

٢٦٣ - وأقرَّت اللجنة بالعمل الذي يقوم به المجلس من أجل تنسيق ممارسات العمل وتبسيطها، ورحبت بفُرص تعزيز أوجه الكفاءة من خلال الحدِّ من الأعباء الإدارية والإجرائية سعياً إلى زيادة الاتساق والتنسيق والفعالية والمساءلة والمصداقية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وكررت اللجنة توصيتها بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، الاستمرار في معالجة هذه المسألة.

٢٦٤ - وأحاطت اللجنة علما بإنشاء مرفق العمليات المشتركة في البرازيل في مسعى إلى ترشيد المجالات الرئيسية في عمل الوكالات المشاركة من خلال توحيد خدمات الدعم، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم معلومات عن آخر المستجدات بشأن هذه المسألة في سياق التقرير المقبل للمجلس.

٢٦٥ - وأشارت اللجنة أيضا إلى مبادرة مجلس الرؤساء التنفيذيين الرامية إلى تبادل الممارسات الجيدة في مجال إدارة الأداء من خلال تبادل الخبرات مع مديري الموارد البشرية في المنظمات الأعضاء، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، مواصلة تعزيز الممارسات الجيدة فيما بين المنظمات الأعضاء.

٢٦٦ - وأشارت اللجنة إلى الفقرة ٢٢ من قرار الجمعية العامة ٢٧٣/٦٩، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يعزز الاستخدام الاستراتيجي للاتفاقات الطويلة الأجل، حسب الاقتضاء، فيما يتعلق بأنشطة الشراء في منظومة الأمم المتحدة.

٢٦٧ - وأقرت اللجنة بالجهود الدؤوبة التي يبذلها المجلس بهدف تحسين التعاون في أنشطة الشراء، بما في ذلك زيادة الفرص المتاحة للبائعين المنتمين إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل الجهود التي يبذلها في هذا الصدد.

٢٦٨ - وأقرت اللجنة بالصلة الوثيقة القائمة بين القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة، وشددت على أهمية تعبئة القدرات والموارد اللازمة لدعم تنفيذ خطة التنمية العالمية المقبلة. وشددت اللجنة على الدور المحوري الذي سيضطلع به المجلس في كفالة تنسيق الدعم المقدم على نطاق المنظومة في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومتابعتها، وفقا للولايات الحكومية الدولية ذات الصلة. ولهذا الغرض، أوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يُدرج في التقرير السنوي المقدَّم من المجلس إلى اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين، معلوماتٍ عن سبل ووسائل تعزيز الدور المتمثل في تعزيز اتساق السياسات في منظومة الأمم المتحدة، لكفالة إجراءات منسقة وفعالة بشأن مجموعة واسعة من المسائل البرنامجية والإدارية والتنفيذية المرتبطة بهذه الخطة العالمية.

٢٦٩ - وأحاطت اللجنة علما بإنشاء فرقة العمل المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، التي يتولى تنسيقها مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعت الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل، في إطار الولايات الحالية، التشجيع على إدماج الدعم المقدم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب ضمن البرمجة العادية على الصعيد القطري للأنشطة التنفيذية المُضطلع بها من أجل التنمية، على مستوى الصناديق والبرامج، والوكالات المتخصصة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة.

٢٧٠ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يقدم مدخلات من المنظومة بأسرها في خطة التنمية الحضرية الجديدة قبل وقت كافٍ من انعقاد الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، المقرر عقدها في جاكرتا في الفترة

من ٢٥ إلى ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٦، لتمكين الدول الأعضاء من النظر في تلك المدخلات على النحو الواجب.

٢٧١ - وأقرت اللجنة بالجهود المتواصلة التي يبذلها المجلس للتحاور مع الدول الأعضاء بطرق منها على سبيل المثال لا الحصر، موقعه على شبكة الإنترنت، سعياً منه إلى زيادة تحسين وتعزيز شفافيته ومساءلته أمام الدول الأعضاء.

٢٧٢ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعيةُ العامة إلى الأمين العام، بصفته رئيسا لمجلس الرؤساء التنفيذيين، أن يواصل دعم اتباع نَهج منسق إزاء تعدد اللغات في منظومة الأمم المتحدة، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

باء - دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

٢٧٣ - نظرت اللجنة، في جلستها الثالثة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٥، في تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2015/10).

٢٧٤ - وقام وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لشؤون أفريقيا بعرض التقرير والرد على الأسئلة التي طرِحت أثناء نظر اللجنة فيه.

المناقشة

٢٧٥ - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأشادت بالمستشار الخاص على التقرير الشامل وما تضمّنه من تفاصيل. وشدّدت على ما تكتسيه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة) من أهمية بالغة في التغلّب على التحديات التي تواجه التنمية في أفريقيا، وأعربت عن ترحيبها ودعمها للجهود التي يبذلها المكتب من أجل تعزيز اتساق الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة وتنسيق هذا الدعم وتحقيق فعاليته، بما في ذلك ضمن سياق التدفق المستمر للتحولات الجارية في أفريقيا.

٢٧٦ - وأُعرب عن التقدير للجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في دعم الشراكة الجديدة وفي دعم أفريقيا، ولا سيما الجهود في مجال قطاعات الزراعة، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، وتطوير الهياكل الأساسية، والسلام والأمن، والحوكمة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، والبيئة، والسكان

والتوسع الحضري، والتنمية الاجتماعية والبشرية، والتصدي لتفشي فيروس إيبولا، والعلم والتكنولوجيا، والاتصالات، والدعوة والتوعية.

٢٧٧ - وأكّدت الوفود على ضرورة تزويد الدول الأعضاء الأفريقية والاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بالدعم في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي ما يتعلق بإحلال السلام والأمن وتحقيق التنمية، وأيضا بالدعم من خلال عملية مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا، وسائر الشراكات الاستراتيجية الثنائية مع أفريقيا مثل منتدى التعاون الصيني الأفريقي وصندوق أفريقيا للنمو المشترك. وورد طلب بالحصول على المزيد من المعلومات عن التقدم المحرز وعن آفاق تنفيذ العملية المتصلة بالمؤتمر الدولي.

٢٧٨ - وبعد أن أعربت الوفود عن تقديرها للدعم المتواصل الذي تقدّمه الأمم المتحدة لأفريقيا في مجال بناء السلام وجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والوقاية من الإرهاب، شدّدت على ضرورة مواصلة تعزيز الدعم في مجال منع الإرهاب، وأبرزت الدور الذي يقوم به في هذا المجال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وفيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بالسلام والأمن، طلبت الوفود الحصول على معلومات عن الكيفية التي أسهم بها في المنطقة صندوق بناء السلام خلال السنوات الأخيرة. والتُمست أيضا توضيحات بشأن المساعدة المقدَّمة ضمن إطار مشروع التخاطب بين المطارات والبرنامج العالمي لمراقبة الحاويات إلى البلدان في مكافحة الاتجار، وبالأخص فيما يتعلق بالأسباب التي حالت دون ذكر غينيا - بيساو. وجرى التأكيد على أهمية الحفاظ على الدعم المقدّم من أجل توطيد السلام وضمان تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلدان المذكورة في الفقرة ٢٩ من التقرير.

٢٧٩ - وأشارت الوفود إلى ما تواجهه منظومة الأمم المتحدة من تحديات في سبيل تزويد الاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة بالدعم، وذلك بسبب الافتقار إلى الموارد المالية المكرسة للمجموعات المعنية بآلية التنسيق الإقليمية لأفريقيا، ولتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي من جهة وحسم مشكلة التنسيق داخل المجموعات وفيما بينها من جهة أخرى. ورحبت الوفود بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تعزيز تنسيق نظام المجموعات وإعادة تشكيله لتحسين عملية تقديم الدعم لتنمية أفريقيا. وأحاطت الوفود علما بالبرنامج الذي سيخلف البرنامج العشري، والذي سيتخذ شكل شراكة بشأن خطة أفريقيا للتكامل والتنمية.

٢٨٠ - وبعد أن أشارت الوفود إلى اعتماد جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣ مؤخرا، سلّمت بالطابع المتغير لأولويات التنمية الأفريقية، كما هي مجسَّدة في خطة مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والخطة الاستراتيجية للشراكة الجديدة

من أجل تنمية أفريقيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وجدول أعمال ٢٠٦٣ وخطة تنفيذه العشرية، ودعت إلى توخي المرونة عند المطابقة بين الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة والأولويات الإنمائية الأفريقية الراهنة والمستجدة.

٢٨١ - وأعربت الوفود عن تقديرها ودعمها للجهود التي يبذلها المستشار الخاص ومكتبه في رصد تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتنمية أفريقيا، وشدّدت على ضرورة توسيع نطاق تلك الجهود ليشمل الالتزامات الإنمائية الجديدة التي سيتم التقيد بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وضرورة مواصلة العمل بانتظام على تقديم التقارير إلى الجمعية العامة بهذا الشأن.

٢٨٢ - وفيما يتعلق بالتحديات والقيود المذكورة في التقرير، طُلبت توضيحات بشأن الكيفية التي سعت بها الشراكة الجديدة إلى معالجة الصعوبات المتعلقة بوضع البرامج المشتركة مع مراعاة الاختلافات في الولايات المسندة إلى فرادى الهيئات الإدارية ولمختلف الجهات الفاعلة على الميدان. وجرى التأكيد على ضرورة تحسين التنسيق بين تلك الأطراف الفاعلة، وعلى أهمية أن تتم، قبل اعتماد الشراكة المتعلقة بخطة أفريقيا للتكامل والتنمية، مراعاةُ الخبرات المكتسبة عبر السنين والأثر المترتّب عن مختلف المشاريع المنفذة فعلا لصالح أفريقيا.

٢٨٣ - وأُشير إلى الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة ٢٤٧/٦٨ ألف، الذي قررت بموجبه الجمعية العامة تعزيز مكتب المستشار الخاص. وأشير أيضا إلى المعلومات الواردة في استعراض أداء اتفاق الإدارة العليا لعام ٢٠١٣، وجرى التأكيد على أن المكتب لم يحقق أهدافه فيما يتعلق بالوقت اللازم للتوظيف، وتمثيل الموظفات في الوظائف العليا من الفئة الفنية، وتنفيذ توصيات الهيئة الرقابية. وفي هذا الصدد، طلبت الوفود الحصول على معلومات عن مؤشرات الأداء والجهود التي بذلها المكتب في الفترة الأخيرة من أجل التعجيل بعملية التوظيف لكي يتسنى له إنجاز مهامه بفعالية.

الاستنتاجات والتوصيات

٢٨٤ - رحّبت اللجنة بتقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (E/AC.51/2015/10) وأوصت بأن تقرّ الجمعية العامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الفقرات من ١٠٤ إلى ١١٦ من التقرير.

٢٨٥ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل تضمين تقاريره المقبلة معلومات مفصلة تتعلق بالنتائج المحتملة للإنجازات المتحققة في سبيل بلوغ أهداف الشراكة الجديدة.

٢٨٦ - وأوصت اللجنة أيضاً بأن تكرّر الجمعية العامة طلبها إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة تشجيع المزيد من الاتساق في عملها الداعم للشراكة الجديدة، استناداً إلى المجموعات المتفق عليها لآلية التنسيق الإقليمي في أفريقيا، وأهابت بمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل تعميم مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا في جميع أنشطتها المعيارية والتنفيذية، بما في ذلك تمويل البرامج والمشاريع وتعبئة الموارد وتقديم المساعدة الإنسانية.

٢٨٧ - وأوصت اللجنة كذلك بأن تطلب الجمعية العامة إلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة مواصلة التنسيق بصورة وثيقة مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة، بوصفها الهيئة الفنية للاتحاد الأفريقي، ومع غيرها من هيئات مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، وذلك لدعم خطة مفوضية الاتحاد الأفريقي الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والخطة العشرية لتنفيذ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي ٢٠٦٣.

٢٨٨ - وأوصت اللجنة بأن تشدد الجمعية العامة على الحاجة إلى أن تواصل مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية مراعاة آراء و/أو تعليقات و/أو إسهامات الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليمية الأخرى مراعاة تامة في ما تضعه من سياسات وتتخذه من قرارات، ولا سيما في مجالات الوساطة ومنع نشوب النزاعات والسلام والأمن.

٢٨٩ - وأوصت اللجنة أيضاً بألا تتضمن تقارير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بشأن الحلقات الدراسية وحلقات العمل والاجتماعات فحسب، ولكن أيضاً معلومات عن الإجراءات والنتائج الملموسة الأخرى في ما يتعلق بدعم منظومة الأمم المتحدة لمشاريع الشراكة الجديدة في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع التأكيد في الوقت نفسه على أن التقارير المقبلة ينبغي أن تواصل تعزيز التركيز على الأثر الذي تُحدثه، كماً ونوعاً، الأنشطة التي تنفذها كيانات منظومة الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة، في ما يتعلق بالموارد.

٢٩٠ - وأشادت اللجنة بمكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، وأوصت الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام ضمان أن تواصل التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة توفير معلومات عن الأنشطة التي يضطلع بها المكتب في مجالات الدعوة والعمل التحليلي، والاتساق والتنسيق، وتيسير المداولات الحكومية الدولية المعنية بالدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة لجدول أعمال الشراكة الجديدة.

٢٩١ - وأوصت اللجنة بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يورد، في تقريره عن الشراكة الجديدة، معلومات عن الأنشطة المنفذة لدعم البلدان في معالجة الشواغل المتعلقة بتوفير الحماية للنساء والأطفال، بما في ذلك من العنف الجنسي.

٢٩٢ - وشدّدت اللجنة على ضرورة أن تواصل كيانات الأمم المتحدة جهودها من أجل مساعدة المنطقة على مواجهة التّحديات الجديدة المتعلقة بالحوكمة، والشباب، والتطرف والإرهاب، وأوصت بأن يتضمن تقرير الأمين العام عن الشراكة الجديدة معلومات بهذا الشأن.

٢٩٣ - وأقرت اللجنة بالدور الهام الذي يؤديه تطوير البنية التحتية المادية في أفريقيا، ولا سيما الطاقة والسكك الحديدية والطرق السريعة، وأوصت بأن تكرر الجمعية العامة طلبها إلى الأمين العام أن يكثف جهوده لحشد دعم منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما للمبادرات التي تقوم بها الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

٢٩٤ - وأكّدت اللجنة على ضرورة الاستمرار في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بآلية الرصد وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام ضمان استمرار تقديم المعلومات بهذا الشأن في إطار التقارير المقبلة عن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

٢٩٥ - وفقا للفقرة ٢ (هـ) من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٧٩/٤١، والفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣٤/٥٠، تقدم اللجنة إلى كل من المجلس والجمعية جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والخمسين مشفوعا بالوثائق المطلوبة، ليقوما باستعراضه.

٢٩٦ - وفي المقرر ١٩٨٣/١٦٣، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الأمين العام أن يعرض على الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء، قبل أن تتخذ قراراتها، أي طلب للوثائق يتجاوز قدرة الأمانة العامة على إعداد هذه الوثائق وتجهيزها في الوقت المحدد وفي حدود مواردها المعتمدة، وأن يوجه انتباه الهيئات الحكومية الدولية إلى المجالات التي يحتمل أن تحدث فيها ازدواجية في إعداد الوثائق و/أو قد توجد فيها فرص لدمج أو توحيد الوثائق التي تعالج مواضيع مترابطة أو متشابهة، وذلك بهدف ترشيد إعداد الوثائق.

٢٩٧ - ويرد أدناه مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة. وقد أُعدّ المشروع على أساس الولايات التشريعية القائمة، وسيُستكمل في نهاية الدورة الحالية في ضوء التوصيات التي تعتمدها اللجنة.

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المسائل البرنامجية:

(أ) أداء البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن أداء البرامج لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

(ب) تخطيط البرامج؛

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩: الجزء الأول، موجز الخطة، والجزء الثاني، الخطة

البرنامجية لفترة السنتين (قرارات الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥ و ٦٢/٢٢٤ و ٦٩/١٧)

(ج) التقييم.

الوثائق

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات التي أصدرتها اللجنة في دورتها الثالثة والخمسين بشأن التقييم البرنامجي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

الوثائق

التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٥

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

الوثائق

تقرير الأمين العام عن الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٥٩/٢٧٥)

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والخمسين.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والخمسين.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجنة

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المسائل البرنامجية:

(أ) الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛

(ب) التقييم.

٤ - مسائل التنسيق:

(أ) تقرير مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق؛

(ب) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٥ - تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة.

٦ - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين.

٧ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والخمسين.

المرفق الثاني

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والخمسين

A/70/80	تقرير الأمين العام عن التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ ومقترحات لتحسين تنفيذ الميزنة القائمة على النتائج (قرارات الجمعية العامة ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٤/٦٢ و ٢٣٦/٦٧)
A/69/6/Rev.1	الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
A/70/6(Sect.10)	أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
A/70/6(Sect.22)	التنمية الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا
A/70/6 (Sect.29D)	مكتب خدمات الدعم المركزية
A/70/6 (Sect.29E)	مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
A/68/74 و Corr.1	تقرير الأمين العام عن التنقيحات المقترحة للأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (قرار الجمعية العامة ٢٠/٦٨)
A/70/72	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تعزيز دور التقييم وتطبيق نتائج التقييم على تصميم البرامج وتنفيذها وعلى التوجيهات المتعلقة بالسياسات (قرار الجمعية العامة ٢٢٤/٦٢)
E/2015/71	التقرير الاستعراضي السنوي المقدم من مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق لعام ٢٠١٤ (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠))
E/AC.51/2013/5	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض قدرة التقييم لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
E/AC.51/2015/2	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
E/AC.51/2015/3	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المواضيعي لرصد وتقييم الأهداف الإنمائية للألفية: الدروس المستخلصة للفترة ما بعد عام ٢٠١٥
E/AC.51/2015/4	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
E/AC.51/2015/5	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
E/AC.51/2015/6	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
E/AC.51/2015/7	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
E/AC.51/2015/8	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم مركز التجارة الدولية

E/AC.51/2015/9	تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)
E/AC.51/2015/10	تقرير الأمين العام عن دعم منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (قرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٧)
E/AC.51/2015/L.1	مذكرة من الأمانة العامة عن حالة الوثائق
E/AC.51/2015/L.2	مذكرة من الأمانة العامة عن تقرير (تقارير) وحدة التفتيش المشتركة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٨ (د-٦٠)، وقرار الجمعية العامة ٥٩/٢٦٧)
E/AC.51/2015/L.3	مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والخمسين للجنة (قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٨٩٤ (د-٥٧))
E/AC.51/2015/L.4	مشروع تقرير اللجنة
E/AC.51/2015/INF/1	قائمة الوفود

160715 160715 15-10932 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق